

ورقة اخبار

خاصة بقرار حبس الى المدين
صادرة من دائرة اجراء القدس

رقم القضية : ٦١/٦٠٣

الى المدين راتب العلمي من القدس والمجهول مكان الاقامة .
قررت رئاسة اجراء القدس ، حبسك مدة عشر ايام ، لعدم تأدية الدين البالغ قدره : ٣ دنانير و ١٠٠ فلس الرسوم
الموجلة ، الى دائتك النائب العام بالقدس .
فاذا لم تؤد الدين او تستعمل حقل المصوص عليه في المادة ٥ من قانون الاجراء باستئناف قرار الحبس خلال اسبوع من
تاريخ تبليغه اليك سينفذ هذا القرار بحقلك حسب الاصول .

ورقة الاخبار

صادرة من دائرة اجراء نابلس

بالقضية الاجرائية رقم ٥٦/٢٩٣

الى المحكوم عليه : حلمي سليم الدوبكات ، من بلاطة ومجهول محل الاقامة .
قررت رئاسة اجراء نابلس حبسك مدة ثلاثون يوماً لعدم تأدية الدين المطلوب منك للتعزيرة والبالغ ٢٤ ديناراً و ٩١٠ فلساً
فاذا لم تؤد الدين او تستعمل حقل المصوص عليه في المادة الخامسة من قانون الاجراء باستئناف قرار الحبس خلال اسبوع من
تاريخ نشر هذا الاخبار سينفذ امر الحبس بحقلك حسب الاصول .

ورقة الاخبار

صادرة من دائرة اجراء نابلس

الى المحكوم عليه : حسين يوسف احمد ، من واد الحوارث سابقاً والآن مجهول الاقامة .
بموجب الحكم الصادر ضدك من محكمة صلح نابلس بتاريخ ٥٦/٤/١٥ بالقضية ٥٦/٥٣٣ لصالح النائب العام من مستشفى
الحكومة بنابلس ، المبلغ انه يجب عليك ان تدفع خلال ثلاثون يوماً من تاريخ نشر هذا الاخبار مبلغ ثلاثة دنانير و ٥٧٥ فلساً .
واذا اقتضت المدة ولم تدفع المبلغ او تبين تسوية تأديته تجري بحقلك المعاملة القانونية .

رقم القضية : ٥٦/٤/١٥

تصحيح خطأ

الى المحكوم عليه : حسين يوسف احمد ، من واد الحوارث سابقاً والآن مجهول الاقامة .
بموجب الحكم الصادر ضدك من محكمة صلح نابلس بتاريخ ٥٦/٤/١٥ بالقضية ٥٦/٥٣٣ لصالح النائب العام من مستشفى
الحكومة بنابلس ، المبلغ انه يجب عليك ان تدفع خلال ثلاثون يوماً من تاريخ نشر هذا الاخبار مبلغ ثلاثة دنانير و ٥٧٥ فلساً .
واذا اقتضت المدة ولم تدفع المبلغ او تبين تسوية تأديته تجري بحقلك المعاملة القانونية .



الجمهورية الهاشمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٢٦ شوال سنة ١٣٨١ هـ - الموافق ١ نيسان سنة ١٩٦٢ م العدد ١٦٠٧

الفهرس

صحيفة

٣٥٤

٣٥٥

٣٥٧

٣٥٩

٣٦٠

٣٦٠

٣٦٢

٣٨٤

٣٨٥

٣٨٦

٣٨٧

٣٨٩

٣٩٠

٣٩٥

٣٩٦

٣٩٦

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٢ « قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية »

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٢ « قانون التحريج الاجباري »

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٢ « قانون الاوقاف والشؤون الاسلامية »

نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٦٢ « نظام بلدية بيت لحم المعدل »

نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٦٢ « نظام بلدية بيت ساحور المعدل »

نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٦٢ « نظام بلدية رام الله المعدل »

نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٢ « نظام بلدية دير دويان »

نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٦٢ « نظام سوق بلدية الفرق »

نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٢ « نظام رسوم الحضر والشار والفواكه والالبان في جنين »

نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٢ « نظام رسوم المحاكم المعدل »

نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ « نظام رسوم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة واجور المشرفين عليه »

نظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٢ « نظام التقسيمات الادارية المعدل »

نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٢ « نظام التشكيلات الادارية »

قرار تعديل بقانون الجمارك والمكوس

امرا دفاع صادران عن رئيس الوزراء

اعلان بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور صادر عن رئيس الوزراء

نموذج المرسوم الملكي للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والتواب ،
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واصاحته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٢

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة الخامسة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة (٥)

١ - تتمتع المحكمة الابتدائية في القضايا الجزائية على الوجه التالي :

أ - من ثلاثة قضاة عند النظر في القضايا الجنائية التي تكون العقوبة التي يفرضها القانون فيها الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الاعتقال او الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة او الاعتقال المؤقت لمدة خمس عشرة سنة .

ب - من قاضيين عند النظر في القضايا الجنائية الاخرى .

ج - من قاض منفرد عند النظر في القضايا الجنحية الابتدائية .

٢ - وتتمتع في الدعاوى الحقوقية على الوجه التالي :

أ - من قاض منفرد عند النظر في :

١ - الدعاوى التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسمائة دينار .

٢ - الدعاوى المتقابلة مهما بلغت قيمتها

٣ - ما تفرع عن الدعى الاصلي من فائدة وعطل وضرب ومنافع ومصاريف مهما بلغ مقداره .

ب - ومن قاضيين عند النظر في :

١ - الدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسمائة دينار .

٢ - الدعاوى التي تنظرها بصفتها الاستئنافية .

٣ - الدعاوى التي لا يمكن التعبير فيها من المدعى به بمبلغ نقدي .

٣ - عندما تتمتع المحكمة من قاضيين فأكثر يرأسها رئيس المحكمة او القاضي الاقدم في الدرجة .

٤ - اذا انعقدت المحكمة من قاضيين واختلفا في الرأي اثناء المحاكمة او عند اعطاء القرار النهائي فيدعوا رئيس المحكمة قاضياً ثالثاً للاشتراك في المحاكمة من المرحلة التي وصلت اليها الدعى .

لمادة ٣ - تشمل احكام هذا القانون ايضاً القضايا المعلقة التي لم يبدأ استماع البينة فيها .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٢/٣/١

احمد بن محمد

رئيس الوزراء
وصفي التل

وزير العدلية
حنان خلف

نموذج المرسوم الملكي للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والتواب ،

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واصاحته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٢

قانون التحريج الاجباري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التحريج الاجباري لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يطبق هذا القانون على المواقع التي يمينها مدير الحراج بموافقة وزير الزراعة باعلان ينشر في الجريدة الرسمية على الاسس التالية :

أ - الاراضي التي يريد معدل انحدارها على (٢٥٪) خمسة وعشرون بالمئة) ولا يقوم اصحابها باتخاذ الاجراءات اللازمة للحيلولة دون انجراف تربتها من جراء العوامل الطبيعية .

ب - المنحدرات التي تهدد الاواشي الزراعية المجاورة لها .

ج - المتحدرات التي تؤثر على النايح ومصادر المياه .

د - المواقع التي لها قيمة سياحية .

هـ - المواقع التي يقرر مجلس الوزراء تحريمها لتجميل البلاد بناء على تنسيب مدير الحراج وموافقة وزير الزراعة .

المادة ٢ - أ - لدى تطبيق هذا القانون على اية ارض وفقاً لاحكام المادة الثانية منه يكلف اصحابها بتحريمها وفقاً لتعليمات مدير الحراج على ان تقدم لهم دائرة الحراج الفراس الحرجية والارشاد الفني مجاناً وتنفق المساحة المحرجة من اراضيهم من الضريبة القانونية لمدة خمس عشرة سنة اعتباراً من مطلع السنة المالية التي تلي تحريمها .

ب - يجوز لاصحاب هذه المواقع ان يفرسوا في الاماكن الملازمة منها اشجاراً مثمرة بموافقة دائرة الحراج وقسم البستنة في وزارة الزراعة .

ج - في حالة امتناع او عجز صاحب او اصحاب الاراضي عن تحريمها على نفقتهم تقوم دائرة الحراج بذلك حسب توفر مخصصاتها لهذه الغاية على ان تسترد التكاليف من صاحب او اصحاب الاراضي من بيع نتاج الارض مناصفة حتى تستوفي دائرة الحراج ما انفقته عليها .

المادة ٤ - يطبق قانون الحراج والغابات وقانون حظر رمي الماعر المدمول بهما والانظمة والتعليمات الصادرة بموجب اي منهما على المواقع المشمولة باحكام هذا القانون .

المادة ٥ - مع مراعاة حقوق الغير يحق لدائرة الحراج ان تقوم بفتح الطرق وحفر الآبار التي تحتاج اليها لتنفيذ هذا القانون وذلك على نفقتها الخاصة .

المادة ٦ - يكون لاصحاب الاراضي التي تطبق عليها الفقرة (ج) من المادة (٣) من هذا القانون حق الانضائية في العمل الذي يستلزم القيام به اثناء عملية التحريم والصيانة .

المادة ٧ - يجوز لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٨ - رئيس الوزراء ووزير الزراعة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٢/٣/١

محمد الحسين

وزير الزراعة
قائم الزاوي
رئيس الوزراء
قائم الزاوي

محمد الحسين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،

تصادق على القانون الاتي وتأمراً باصداره وإضافته الى قوانين الدولة ،

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٢

قانون الاوقاف والشؤون الاسلامية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الاوقاف والشؤون الاسلامية لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعني عبارة الاوقاف والشؤون الاسلامية في هذا القانون الاوقاف الاسلامية في المملكة الاردنية الهاشمية وشؤون المساجد والمعاهد الدينية ودور الايتام وجميع الدوائر التابعة لدائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية والمقابر الاسلامية التي وقفت للدفن والمقابر التي منع الدفن فيها والمقابر المتندسة .

وتعني كلمة (المجلس) ايضاً وردت في هذا القانون مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية الاعلى المنصوص عليه في المادة الرابعة منه .

المادة ٣ - ترتبط دائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية بقاضي القضاة وبمدير شؤونها :

أ - مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية الاعلى

ب - مدير عام

ج - محاسب عام

المادة ٤ - أ - يتألف المجلس من قاضي القضاة رئيساً او نائبه ومن اربعة اعضاء .

ب - يعين نائب الرئيس والمدير العام والمحاسب العام والاعضاء ويعزلون بقرار من مجلس الوزراء بتسبب قاضي القضاة على ان يقتضيه القرار بالارادة الملكية .

ج - يعين موظفو الاوقاف الاخرون حسب الموازنة التي تقرر لهذه الغاية ويجري ترفيعهم وانتهاء خدماتهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بمقتضى قانون الخدمة المدنية وانظمة الموظفين المعمول بها على ان يمارس قاضي القضاة صلاحيات الوزير والمدير العام صلاحيات وكيل الوزارة .

المادة ٥ - أ - يؤسس تحت مراقبة المجلس صندوق مركزي لجميع واردات الأوقاف والشؤون الإسلامية تدفع منه النفقات المصرح بها بموجب الميزانية السنوية التي يدها المحاسب العام ويقدمها للمجلس لاتخاذها ورفعها لرئيس الوزراء للموافقة عليها .

ب - يعتبر جزءاً من واردات الصندوق المخصص عليه في الفقرة السابقة ما يخصص في كل عام من ضريبة الخدمات الاجتماعية بموجب الفقرة (ب) من المادة الرابعة من القانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٥٣ .

المادة ٦ - تعفى كافة معاملات ودعاوى وإعلاك الوقت من الضرائب والرسوم والطوائع على اختلاف أنواعها .

المادة ٧ - تنتقل للمجلس الصلاحيات المخصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٣) من نظام ضريبة الخدمات الاجتماعية رقم (١) لسنة ١٩٥٤ .

المادة ٨ - لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك المعظم وبتسبب من المجلس أن يصدر أنظمة خاصة لتطبيق أحكام هذا القانون وتحديد صلاحيات كل من المجلس ونائب الرئيس والمدير العام والمحاسب العام .

المادة ٩ - اعتباراً من تاريخ سريان مفعول هذا القانون يلغى قانون الأوقاف الإسلامية رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٦ وكافة تعديلاته ، كما تلغى المواد (٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠) من نظام ضريبة الخدمات الاجتماعية رقم (١) لسنة ١٩٥٤ وكافة تعديلاته .

المادة ١٠ - رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وقاضي القضاة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٦٢/٢/١٠

أحمد بن طلال

وزير المواصلات داود أبو غزالة	وزير الخارجية حازم نسيب	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة إبراهيم القطان	رئيس الوزراء ووزير الدفاع وصفي التل
وزير الدولة حنان خلف	وزير الاقتصاد الوطني عبد الوهاب المجالي	وزير الاشغال العامة محمد اسماعيل	وزير المالية عز الدين المفتي
وزير الزراعة والانشاء والتمميم قاسم الريماوي	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء خليل السالم	وزير الصحة صباحي أمين عمرو	وزير الداخلية كمال السجاني

نموذج السجل للمجلس الملكي للشؤون الإسلامية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٣/٣ ، تأمر بوضع الأنظمة التالية :

١ - نظام بلدية بيت لحم المعدل .

٢ - نظام بلدية بيت ساحور المعدل .

٣ - نظام بلدية رام الله المعدل .

١٩٦٢/٣/٤

أحمد بن طلال

وزير المالية عز الدين المفتي	وزير الخارجية حازم نسيب	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة إبراهيم القطان	رئيس الوزراء ووزير الدفاع وصفي التل
وزير الداخلية كمال السجاني	وزير الدولة حنان خلف	وزير الاقتصاد الوطني ووزير المواصلات بالوكالة عبد الوهاب المجالي	وزير الاشغال العامة محمد اسماعيل
وزير الزراعة والانشاء والتمميم قاسم الريماوي	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء خليل السالم	وزير الصحة صباحي أمين عمرو	

نظام بلدية بيت لحم المعدل

رقم (١٧) لسنة ١٩٦٢

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية بيت لحم المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع (نظام بلدية بيت لحم رقم (١) لسنة ١٩٥٦) المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٥) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

أ - عندما يقرر المجلس البلدي إنشاء شارع عام على الوجه المبين في المادة (٤) يبلغ قراره الى اصحاب المقاربات الواقعة على ذلك الشارع . ويشرع فوراً بإنشاء ذلك الشارع وتوسيعه وتعميده وتوقيته وتوزيع تلك النفقات على اصحاب الإمكانات الواقعة على الشارع المذكور بنسبة طول واجهة عقاراتهم .

- ب - يعين مجلس بلدية بيت لحم بقرار منه نسبة ذلك الجزء من النفقات على ان لا يزيد على (٥٠ ٪) من مجموع تلك النفقات.
- ج - تقسم هذه النفقات بين اصحاب الاملاك الواقعة على جانبي الشارع المراد توسيعه وتعييده وتوفيته بنسبة طول واجهة عقار كل واحد منهم يلاصق عقاره تلك الطريق أو ذلك الشارع .
- د - يقوم مجلس بلدية بيت لحم بالتوسيع والتزفيت ويعود من ثم بما يعين له من نفقات على اصحاب تلك الاملاك وتحصل منهم بالطريقة التي تحصل بها رسوم المجلس البلدي الاخرى .

نظام بلدية بيت ساحور المعدل

رقم (١٨) لسنة ١٩٦٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية بيت ساحور المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ (مع نظام بلدية بيت ساحور رقم (١) لسنة ١٩٥٦) المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى نص المادة ٥ من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٥ -

- أ - عندما يقرر المجلس البلدي انشاء شارع عام على الوجه المبين في المادة ٤ يبلغ قراره الى اصحاب العقارات الواقعة على ذلك الشارع ويشرع فوراً بانفاذه ويترتب على المجاورين دفع نفقات تعميده وتوفيته وتوزيع تلك النفقات على اصحاب الاملاك الواقعة على الشارع المذكور بنسبة طول واجهات عقاراتهم .
- ب - يعين مجلس بلدية بيت ساحور بقرار منه نسبة ذلك الجزء من النفقات على ان لا تزيد على (٥٠ ٪) من مجموع تلك النفقات .
- ج - تقسم هذه النفقات بين اصحاب الاملاك الكائنة على جانبي الطريق المراد تعميدها وتوفيتها بنسبة طول واجهة كل واحد منهم الملاصقة لتلك الطريق .
- د - يقوم مجلس بلدية بيت ساحور بالتعميد والتزفيت ومن ثم يعود بما يتعين لها من نفقات على اصحاب تلك الاملاك وتحصل منهم بالطريقة التي تحصل فيها رسوم المجلس البلدي .

نظام بلدية رام الله المعدل

رقم (١٩) لسنة ١٩٦٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية رام الله المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع النظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢٩) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :
- ١٣٩ - تنفي مدينتي رام الله واسواق بلدية لبيع الفواكه والخضار على اختلاف أنواعها في المواقع المختصة والتي يجب تخصيصها لذلك الغاية من قبل المجلس .
- ١٤٠ - لا يجوز لأي شخص من غير اذن من المجلس ان يفتح او يعرض للبيع بالخجلة أو بالفرق اية فاكهة او خضار او خضراوات منقطة بلدية رام الله الا في الاسواق البلدية المختصة أو التي تخصص لذلك .

نظام بلدية بيت ساحور المعدل

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٢
أمر بوضع الانظمة التالية :

- ١ - نظام بلدية دير دهبان .
- ٢ - نظام سوق بلدية المرق .
- ٣ - نظام رسوم الخضار والثمار والفواكه والالبان في جنين .

١٩٦٢/٣/٢٠

أحمد بن سلال

وزير
المواصلات
داود أبو غزالة

وزير
الخارجية
حارم نسيجه

وزير التربة والتعليم
وقاضي القضاة
ابراهيم القطان

رئيس الوزراء
ووزير الدفاع
وصلي التل

وزير
الدولة
حننا خلف

وزير
الاقتصاد الوطني
(٠٠٠)

وزير
الاشغال العامة
محمد اسماعيل

وزير
المالية
(٠٠٠)

وزير الزراعة
والانشاء والتعمير
قاسم الريماوي

وزير الشؤون الاجتماعية
ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
خليل السالم

وزير الصحة
سبحي امين عمرو

وزير الداخلية
كمال الدجاني

هكذا من الأهل

نظام بلدية دير ديوان

رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطبق على هذا النظام اسم (نظام بلدية دير ديوان لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للافظاظ وال عبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

أ - تعني لفظة (ياضعة) و (أرمة) كل اعلان يعرض على مسكن شخص أو مكتبه أو محل عمله ويضمن اسم ذلك الشخص فقط أو نوع عمله أو مهنته أو حرفه التي يتعاملها في ذلك العقار أو بيان الغاية الأخرى التي يستعمل العقار من أجلها أو اسم ذلك الشخص مع أي بيان أو اعلان كهذا وتشمل أية إشارة أو كتابة تنقش أو اعلانات تكتب أو تنقش أو تعلق على الجدران الخارجية لاي عقاره شيرة الى نوع العمل أو الحرفة أو الملهة التي تمارس في ذلك العقار.

ب - وتعني عبارة (انشاء شوارع) حفر أرض الشارع وتعبئة الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وتعبئته وحفر الخنادق لتصريف مياه السطحية وتشمل أيضاً الاشغال اللازمة لجعل الشارع متساوياً مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار والمستوى وانشاء وتغيير الجدران الواقية وجدرة الحدود والقيام بأية اشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشاء الشارع ، كما تشمل أي توسيع يجري في جانبي الشارع بنقض النظر عن مقدار ومساحة التوسيع .

ج - تعني لفظة (بنية) كل بناية من الحجر أو الاسمنت (الباطون) أو اللين أو الحديد أو الخشب أو الصفيح (التك) أو أية مادة أخرى وتشمل أيضاً أساس أية بناية كهذه أو أي حائط من حيطانها أو سقفها أو مدخنة أو زوايا أو شرفة أو دوفوف (فرنش) أو صنف تابع لها ، وكل قسم منها أو شيء ملحق بها وكل حائط أو سياج أو انشاء آخر يحيط بأرض أو بناء قائم على حدود أرض فناء أو يقصد به ان يحيط بتلك الأرض والفناء أو ان يحدده .

د - وتعني لفظة (حيوان) الطيور .

هـ - وتعني لفظة (وصيف) المساحة الكائنة بين حد الشارع وحد طريق السيارات من الجهة نفسها بما في ذلك حجارة الشك والفناء الكائن بين تلك المساحة وحد طريق العربات .

و - وتعني عبارة (رئيس البلدية) رئيس بلدية دير ديوان أو الشخص الذي يملك صلاحية القيام بمهام منصبه .

ز - تعني لفظة (ساحة) أي ساحة تقع ضمن حدود منطقة بلدية دير ديوان أو منطقة تنظيم المدينة احتفظ بها كساحة بموجب مشروع تنظيم معمول به أو يوضع موضع العمل فيما بعد كما تشمل أية أرض لم يتناولها الانشاء والعمران بعد .

ح - تعني لفظة (ساكن) الساكن في البناية بالفعل وتشمل المستأجر والمستأجر القرمي .

ط - تعني عبارة (شارع عام) كل طريق أو زقاق أو ساحة أو جسر أو مدرج نافذاً أو كان أم غير نافذ يملكه المالكين المشتركين أو المالكين المنفصلين أو المالكين المشتركين أو المالكين المنفصلين على جانبي أي شارع كهذا قسماً من مساحة ذلك الشارع .

ي - وتعني عبارة (مأمور صحة) أي طبيب صحة أو مراقب شؤون صحة أو مفتش صحة أو مهندس تابع لمجلس البلدية أو أي موظف آخر عينه المجلس للتفتيش أو مراقبة الشؤون الصحية في المدينة .

ك - وتعني عبارة (عربة نقل) أية عربة يد أو عجلة أو أية وسيلة أخرى من وسائل النقل التي تدار بالقوى الميكانيكية وتستعمل في نقل السلع .

ل - تعني لفظة (مالك) الشخص الذي يتقاضى بدل إيجار أو ريع أي عقار في احوال يعتبر معها المالك المعروف لذلك العقار أو وكيل المالك سواء أكان هو المتصرف بذلك العقار أو كان العقار مسجلاً باسمه أو لم يكن .

م - تعني عبارة (المجلس البلدي) أو (لجنة التنظيم المحلية) أو لفظة (البلدية) مجلس بلدية دير ديوان أو لجنة البلدية التي تحل محله حسب قانون البلديات .

ن - تعني عبارة (معمد المجلس) أي موظف من موظفي المجلس البلدي يناط به القيام بعمل تنفيذياً لاحكام هذا النظام .

س - تعني عبارة (مفتش الاحوم) الشخص الذي يعينه المجلس للتفتيش على الدبائح واللحوم .

ع - تعني لفظة (المهندس) مهندس بلدية دير ديوان أو مراقب الابنية .

ف - تعني عبارة (منطقة البلدية) منطقة بلدية دير ديوان .

الفصل الاول

(انشاء الابنية)

المادة ٣ - لا يجوز ان يقام ضمن منطقة البلدية أي بناء أو يعاد انشاؤه أو يجرى أي تغيير أو ترميم فيه قبل الحصول على رخصة بذلك من المجلس البلدي بالصورة المعينة فيما يلي .

أ - إذا كان تغيير البناء أو ترميمه ضرورياً لتأمين سلامته أو سلامة أي بناء آخر فلاحق له أو كان التغيير أو الترميم ضرورياً لتأمين سلامة المارة ولم يكن من المستطاع الحصول على رخصة من المجلس البلدي قبل اجراء التغيير أو الترميم ، فيجوز اجراء هذا التغيير أو الترميم فوراً على شرط اعطال المجلس البلدي بذلك في غضون (٢٤) ساعة .

ب - لا تشمل كلمتا (التغيير أو التبديل) استبدال القرميد أو تكميل الجدران أو قصارتها أو استعمال الطين أو أي مادة أخرى لمنع الدلف من السقف أو نفوذ الماء من الجدران أو ترميم أي باب أو نافذة أو شرفة أو طرش حائط أو دهن قطعة خشية أو حديدية في البناء أو بحداره أو تجديد أرضية البيت بالاسمنت أو الخشب أو البلاط ضمن جدران البناء الداخلية أو ضمن أية شرفة ملحقة به .

المادة ٤ - للمجلس البلدي قبل اعطاء الرخصة المتخصص عليها في المادة السابقة ان يطلب ابراز المخططات والمقاطع وبيان اوصاف العمل المنوي القيام به .

المادة ٥ - للمجلس البلدي صلاحية اصدار الاوامر المتعلقة بما يلي في صدد أي بناء جديد أو اضافي لأي بناء قائم :

أ - المواد التي يجب استعمالها في انشاء أي جدار خارجي أو أساس أو سقف أو مدخنة أو أي قسم خارجي في بناء ما أو أي قسم داخلي منه بقدر ما يتعلق ذلك ببناء البناء .

هكذا من الأهل

ب - التدابير الواجب اتخاذها في المجاري أو المصارف أو سقف البناء أو أي فتحة أو مكان في بناء أو حوله أو في متعلقاته .

ج - الأبار والمراحيض والبالوعات وأماكن وضع الرماد والمجاري في البناء أو في متعلقاته .

د - التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحريق في البناء .

هـ - المساحة التي تبرز منها أي شرفة أو أي إنشاء آخر في البناء على الشارع الملاصق به .

و - التوتة والمسائل الصحية بصورة عامة للبناء إذا كان يستعمل للسكن أو لأي أغراض أخرى انشئ . ذلك البناء من أجلها .

المادة ٦ - لا يجوز إقامة بناء جديد أو إحداث إضافة إلى بناء بصورة تعدى على شارع معين في مخطط أو ملاصق لذلك البناء أو تلك الإضافة .

المادة ٧ - للمجلس البلدي صلاحية إصدار الأوامر لتأمين القيام بكل ترميم أو تغيير في بناء قائم بصورة تضمن مائة جميع جدران البناء وأساساته وسقفه ومدخله وأقسامه الخارجية ووسائل تهويته حسب الأصول والقرارات الصحية فيه .

المادة ٨ - عندما يهدم بناء أو قسم منه مواجه للشارع بقصد إعادة إنشائه لإيجاد إنشاء البناء إلا بمقتضى المخطط المعين فيه عرض الشارع الواقع فيه ذلك البناء .

المادة ٩ - للمجلس البلدي أن يمنع استعمال أي بناء غير صالح للسكن إلى أن يعاد بناؤه أو ترميمه بصورة تجعله صالحاً للسكن .

المادة ١٠ - لا يجوز لأي شخص أن يقوم بحفر جورة امتصاصية أو بئر قبل الحصول على رخصة بذلك من المجلس البلدي .

المادة ١١ - يقتضي على كل شخص يرغب في إنشاء بنائه جديدة أو في إصلاح أو ترميم أو بناء قديمة أو إجراء تغيير في بنائه قائمة أو حفر أو إقامة سور أو غسل جورة مرحاض أو جورة امتصاص ضمن منطقة بلدية دير ديوان أن يقدم طلباً إلى لجنة التنظيم المحلية لشدة رخصة بذلك وأن يرفق طلبه بأربع خرائط تبين شكل ومساحة الأرض التي سيقام البناء عليها ونوع الانشاءات المتوي اجراؤها كما تبين عرض الشارع أو الشوارع الملاصقة لتلك الانشاءات على أن يقدم الطلب كتابة على النموذج الذي يضمنه مهندس البلدية وأن يعمل توقيع صاحب البناء .

المادة ١٢ - لا يجوز الشروع في عملية الانشاء والبناء قبل الحصول على الرخصة ويخضع ان يسير العمل وفقاً للشروط المدرجة في الرخصة والتصميمات المصنقة .

المادة ١٣ - يقتضي على صاحب البناء دون إجماع بما قد يكون مقرباً عليه من التبعات بمقتضى أي تشريع أو قانون معمول به:

أ - أن يتخذ كل ما يلزم من التدابير لوقاية أفراد الناس والمساكن الذين يشتغلون في الانشاء من المواد المتساقطة والإضرار التي تنجم مباشرة عن عملية الانشاء ويكون فضلاً عن ذلك مسؤولاً عن سلامة العمال الذين يشتغلون في الانشاء والبناء ومن كل ضرر يصيب أي فرد من أفراد الناس أو أي عامل من العمال أثناء سير العمل بسبب تنطلق عن اتخاذ التدابير الاحتياطية كما ذكر آنفاً على أن يراعى في ذلك أحكام أي تشريع أو قانون معمول به في ذلك الشأن .

ب - أن لا يسمح بالتخلي عن أي طريق يوضح مواد البناء أو غيرها من الأشياء عليها إلا بعد الحصول على إذن كتابي من رئيس البلدية .

ج - أن يضح ما يطلبه المهندس من المصاييح أو المقصالات أو الحواجز الخشبية لوقاية أفراد الناس والعمال من الاخطار التي قد تنشأ من عملية البناء وتواجها .

د - أن يكون مسؤولاً عن متانة البناء أثناء الانشاء .

هـ - أن يزول جميع الانتقاض التي تبقى في المقار أو حوله أو في الأرض أو الطريق المجاورة له بعد انجاز عملية البناء أو في أثناء أي دور من ادوار الانشاء وإذا تخلف عن إزالة هذه الانتقاض خلال (٤٨) ساعة من استلامه اختطاً بذلك من رئيس البلدية فيجوز لرئيس البلدية أن يزول الانتقاض وتحصل البلدية نفقات إزالتها من صاحب البناء بالطريقة التي تحصل بها عائدات البلدية .

المادة ١٤ - كل مخالفة لهذا الفصل من النظام تعتبر أنها ارتكبت من قبل صاحب البناء .

المادة ١٥ - تستوفي البلدية الرسوم المقررة ادناء من الطالب لدى إصدار الرخصة له :

ملحظات	دينار	فلس
١ - رسوم ائنة المؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية والحمامات العامة وأماكن التجميل العامة والمتاحف والمعارض وائنة الرياضة البدنية والأندية	٣	١٠٠
ب - رسوم ائنة السكن والكراجات الخصوصية	٨	١٠٠
ج - رسوم ائنة التجارية (حوانيت البيع بالجملة والمفرق) والمقاهي والمطاعم والأسواق المسورة والمكاتب والكراجات	١٥	١٠٠
د - رسوم الابنية الصناعية والمستودعات والتاير والمعامل والورشات والفنادق ودور المسارح ودور السينما وقاعات الموسيقى وأماكن الترفيه عدا الأندية	٢٠	١٠٠
هـ - رسوم الشرفات (البلكونات) الخارجية البارزة على أرض المالك	٥٠٠	١٠٠
و - رسوم البروز والبلكونات في البناء على الشوارع والطرق	١	١٠٠
ز - رسوم بناء الجدران الخارجية (الأسوار) على أن لا لا يتجاوز ارتفاع السور عن المترين	١٠	١٠٠
ح - رسوم حفر بناء بئر ماء شتاء أو صيف	١	١٠٠
ط - رسوم حفر بئر ماء ارتوازي أو للجمع	٢	١٠٠
ي - رسوم حفر جورة امتصاصية أو جورة مرحاض أو حمام	٢٥٠	١٠٠
ك - رسوم إحداث تغييرات داخلية في بناء قائم	١	١٠٠
ل - رسوم إنشاء أو توسيع فتحات نوافذ وأبواب في الجدران الداخلية والخارجية أو الانشائية	٢٥٠	١٠٠
م - رسوم تجديد رخصة البناء	٥٠٠	١٠٠
ن - الحد الأدنى لرسم الرخصة	٥٠٠	١٠٠
م - رسوم إنشاء أي إنشاء آخر أو بناء يتطلب انشاء رخصة ولم يذكر في الرسوم المبينة أعلاه	٥٠٠	١٠٠

هكذا من المأهول

المادة ١٦ - يستوفى عن الانشاءات التي تضاف الى الابنية القائمة نفس الرسوم المعنية عن الابنية الجديدة .

المادة ١٧ - يدفع صاحب البناء لدى تحويله اية بناءة من صنف الى آخر رسماً يعادل الفرق بين الرسمين المفروضين على الصنفين اذا كانت رسوم الصنف لهذا البناء تصبح بعد اتمام عملية التحويل اعلى من رسوم الصنف السابق .

المادة ١٨ - اذا كانت اقسام البناءات تستعمل لغايات مختلفة يستوفى عن كل قسم منها الرسوم المقررة للصنف الذي ينتمي اليه ذلك القسم .

المادة ١٩ - يسري مفعول الرخصة لمدة سنة كاملة من تاريخ صدورها فاذا لم يتم البناء خلال تلك المدة تجدد الرخصة في أي وقت يلي تلك المدة اذا لم يتعارض تجديدهما مع نظام الابنية المعمول به في تاريخ طلب التجديد .

المادة ٢٠ - تستثنى المباني التي تشيها الحكومة او البلدية واماكن العبادة العامة من دفع اي رسم .

المادة ٢١ - أ - يتخذ رئيس المجلس التدابير اللازمة لقيام المهندس او أي شخص او اشخاص آخرين ممن ذوي الكفاءة بالكشف عن وقت لآخر على الابنية التي قد تكون في حالة خطرة ومن ثم يقترب على المهندس او الشخص او الاشخاص الذين اجروا الكشف ان يرفعوا تقريراً الى المجلس يضمنونه رأيهم فيما اذا كانت الابنية في حالة خطرة ام لا .

ب - يترتب على مالك كل بناءة ان يتخذ التدابير للمحافظة على بناءه في حالة تضمن سلامة الساكنين فيها والجمهور ويكون مسؤولاً عن حفظ المقار في حالة سليمة .

المادة ٢٢ - أ - اذا ظهر للمجلس ان بناءة من الابنية في حالة خطرة نتيجة التقرير الذي قدمه المهندس او الشخص او الاشخاص الذين اجروا الكشف عليها يقرر المجلس اتخاذ التدابير الفورية لسندتها بدعائهم من الخشب او اقامة سياج حولها لوقاية الجمهور من الخطر ومن ثم يبلغ المالك والساكن اخطاراً كتابياً يكلف فيه كلا منهما بان يقوم فوراً باتخاذ الاجراءات التي يبينها في الاخطار .

ب - اذا تخلف المالك او الساكن الذي بلغ الاخطار عن المشروع باتخاذ الاجراءات التي كلف باتخاذها في الاخطار خلال خمسة ايام من تاريخ تبليغ ذلك الاخطار اليه واذا لم يمتثل على المالك او الساكن يقوم المجلس نفسه باتخاذ التدابير الفورية التي يعتقد بضرورة اتخاذها لدرء الخطر لما يهدم البناءة او ترميمها او بأية طريقة أخرى .

ج - لدى القيام بالاعمال على وجه لا يتفق وتعليمات المجلس كما وردت في الاخطار يجوز للمجلس ان يبلغ الشخص الذي قام باجراء تلك الاعمال او المالك او الساكن اخطاراً خطياً يكلفه فيه باتخاذ التدابير التي تعين في الاخطار فاذا لم يعمل بموجب الاخطار خلال المدة المعنية فيه يجوز للمجلس ان يوعد للمهندس بان يتخذ التدابير الضرورية لذلك .

المادة ٢٣ - اذا شهد المهندس بان بناءة من الابنية هي في حالة خطرة تهدد سكانها او الجمهور بخطر عاجل يجوز لرئيس البلدية ان يصدر أمراً بإغلاق تلك البناءة في الحال فاذا لم يتخذ مالك البناءة في الحال التدابير التي طلب المهندس اتخاذها لما لعدم العثور على المالك المذكور او لاي سبب آخر فيجوز لرئيس البلدية ان يوعد للمهندس بان يتخذ التدابير الفورية التي يعتقد بضرورة اتخاذها لدرء الخطر لما يهدم البناءة او ترميمها او بأية طريقة أخرى .

المادة ٢٤ - ان كافة النفقات التي يتكبدها المجلس في سبيل اتخاذ التدابير المشار اليها في المادتين (٢٢ و ٢٣) من هذا النظام يدفعها المالك ويجوز للمجلس ان يجهل تلك النفقات منه كما تحصل على اية البلدية .

المادة ٢٥ - يجوز للمهندس او لاي شخص مفوض خطياً من رئيس البلدية ان يدخل أية بناءة بعد اعطاء اشارة معقول بذلك العمل على تنفيذ احكام هذا الفصل من النظام .

الفصل الثاني

انشاء الشوارع

المادة ٢٦ - يعتبر المجلس مسؤولاً عن فتح الشوارع العامة وانشائها وصيانتها وتنظيمها ضمن حدود منطقة البلدية وفقاً لأي مشروع هيكلي أو تنظيمي نافذ المفعول .

المادة ٢٧ - أ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشارع لأول مرة مكلفين بدفع قسم من نفقات انشاء الشوارع المتأخمة لاملاكهم .

ب - يسق للمجلس البلدي ان يبين نسبة اشراك اصحاب الاملاك في النفقات المتو عنها وفقاً إلى الحد الذي يراه عادلاً على ان لا يزيد ما يكلف المالكون بدفعه عن خمسين بالمائة من مجموع النفقات وتقسم هذه النفقات بين المالكين بنسبة واجبات املاكهم الملازمة للشارع العام .

المادة ٢٨ - تدفع الى صندوق البلدية كافة النفقات وعوائد التنظيم التي يقرها المجلس أو لجنة التنظيم المحلية تحصيلها من اصحاب الاملاك بمقتضى هذا النظام أو بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى ويسق للمجلس ان يستوفي سلفاً من اصحاب الاملاك بنسبة لا تقل عن خمس وعشرين في المائة من النفقات المقدرة ويدفع الباقي بعد اتمام التبييد والتجدير .

المادة ٢٩ - اذا لم يقر المجلس بفتح الشارع وتبييده خلال ستة اشهر من تاريخ القرار المتخذ بهذا الخصوص فيترتب عليه إعادة ما يكون قد حصله من اصحاب الاملاك المتأخمة للشارع .

المادة ٣٠ - أ - يعتبر مخالفاً لهذا النظام كل من :

١ - بني او انشا أو أقام أو أبقي حائطاً أو سياجاً أو عموداً أو أي عائق آخر في أي شارع او في أي قسم منه او :

٢ - غطى او اعاق مجرى مكشوقاً او مصرفاً او قناة واقعة على جانب أي شارع عام او :

٣ - وضع صندوقاً او طرداً (بالة) او بضائع او اية مواد أخرى في أي شارع او تسبب في وضعا فيه بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف او تؤخرهم من القيام به او تعطل او تعيق حركة السير في الشارع وتقتأ أكثر مما هو ضروري بالتقدير المعقول لتحميل ذلك الصندوق او البضائع او المواد او انزالها .

ب - اذا ظهر في اية حالة من الاحوال ان صندوقاً او طرداً (بالة) او بضائع او اية مواد أخرى قد نقلت من بناءة او ارض ووضعت في شارع عام خلافاً لهذه المادة يعتبر مشغول تلك البناءة او الأرض انه هو الذي ارتكب المخالفة الى ان يقيم الدليل على خلاف ذلك .

ج - ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس من ان يسمح خطياً باقامة انشاءات مؤقتة في أي شارع أيام الاعياد والاحتفالات العامة .

المادة ٣١ - أ - لا يجوز لأي شخص أن يضع أية مادة من مواد البناء في أي شارع عام أو أن يحفر حفرة أو اخدوداً فيه الا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من رئيس البلدية ويبنى ان يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجب مراعاتها في وضع تلك المواد أو حفر تلك الحفرة أو الاخدود مع بيان المساحة التي يراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح .

هكذا من المأهول

٢ - اذا صدر مثل هذا التصريح الى شخص ما وجب عليه ان يقيم سياجاً واقعاً حول المواد أو الحفرة أو الاخدود أو يؤمن الناس بما ينشأ من ذلك من خطر على وجه يرضى به المجلس أو المأمور المفوض منه ويترتب على ذلك الشخص أيضاً أن يضع حول ما ذكر نوداً كافياً خلال الليل بصورة ترضي المجلس أو المأمور المفوض منه.

المادة ٣٢ - اذا كان من رأي المجلس ان بناء أو بئراً أو حفرة أو أي مكان آخر في حالة خطرة على الجمهور بسبب عدم ترميمه التزم الكافي أو لوجود نقص في صيانه أو تسيجه أو لاي سبب آخر يرسل رئيس البلدية اخطاراً تحريماً الى مالكه يكلفه فيه بوقفه أو اقامة سياج حوله في الحال على وجه يزيل الخطر الناشئ عنه ويترتب على المالك القيام بمقتضيات الاخطار ضمن المدة التي يحددها رئيس البلدية.

المادة ٣٣ - اذا لحق بشارع من الشوارع العامة أو بأي قسم منه ضرر طارئ غير مقصود بسبب حفريات اجريت في أرض متاخمة له أو نتيجة لتلك الحفريات يجوز للمجلس ان يصلح ذلك الضرر وأن يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في ذلك السيل من مالك الأرض التي اجريت فيها الحفريات.

المادة ٣٤ - اذا وجد المجلس ان أي رصيف أو قسم من رصيف يؤلف جزءاً من شارع لم يعط بحجارة الشك (الجبه) أو لم يرصف أو تحفر اقنية ومصارف فيه حسب ما يراه المجلس مناسباً يجوز ان يرسل اخطاراً كتابياً الى اصحاب العقارات أو الاراضي الواقعة على ذلك الرصيف أو القسم منه الى اصحاب العقارات والاراضي المتاخمة له يكلفهم فيه بإحاطته بحجارة الشك (الجبه) وتسويته ورصفه وحفر اقنية ومصارف فيه خلال المدة التي تعين في الاخطار وبالصورة وبالمواد التي يعينها المجلس.

المادة ٣٥ - اذا لم يشرع في العمل خلال المدة المعينة في الاخطار أو اذا شرع فيه ثم اوقف مدة تتجاوز أربعة عشر يوماً يجوز للمجلس ان يتم العمل بنفسه إذا استصوب ذلك وبكلفت المالك بدفع المصاريف التي انفقها المجلس.

المادة ٣٦ - يدفع المالكون كامل كلفة انشاء الرصيف حسب امتداد عقاراتهم على طول الرصيف والنسبة التي يعينها المجلس فإذا تخلفوا عن دفعها تستوفي منهم بالطريقة التي تستوفي بها الضرائب والعوائد المستحقة للمجلس.

المادة ٣٧ - يكون عرض طريق السيارات في كل شارع بالقدر الذي يعينه المجلس.

المادة ٣٨ - اذا رغب شخص في انشاء رصيف متاخم للملكه ضمن منطقة البلدية ينبغي عليه ان يقدم طلباً تحريماً بذلك الى المجلس لاصدار رخصة له وتشغيل الرخصة اذا منحت على تعليمات المجلس فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي انشاء الرصيف أو القسم من الرصيف بمقتضاها والمواد التي ينبغي استعمالها في انشائه.

المادة ٣٩ - يستوفي المجلس البلدي مبلغ عشرة فلسات عن كل متر مربع من الرصيف المنوي عمله على ان لا يقل الرسم عن (٥٠٠) فلس لاصدار الرخصة المشار اليها في المادة (٣٨) من هذا النظام.

المادة ٤٠ - يجوز للمجلس البلدي ان يسمي او يحدد تسمية أي شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة البلدية ويجوز له او له منتميه ان يضع لوحات باسم ذلك الشارع على الجهة الخارجية من أي ملك مجاور له ويجوز له او على أي قسم خارجي منه بالصورة التي يراها مناسبة.

المادة ٤١ - يحق للمجلس البلدي ان يزيل أية لوحة من لوحات اسماء الشوارع وضعت دون إذن منه.

الفصل الثالث

الاسواق العامة

المادة ٤٢ - تنشأ في مدينة دير ديوان اسواق لبيع الفواكه والخضار وبيع السمكة في الأماكن المخصصة لهذه الغاية.

المادة ٤٣ - لا يجوز لاي شخص غير مرخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او المفرق أية فاكهة او خضار او سلع سمكة ضمن حدود منطقة البلدية الا في المواقع المخصصة لذلك.

المادة ٤٤ - البيع بالجملة - يستوفي المجلس البلدي من اي شخص يجلب الخضار والفواكه الطازجة او المجففة او المصنعة بقصد البيع بالجملة رسماً قدره ٤٪ من اثمانها.

ب- البيع بالمفرق - يستوفي المجلس البلدي من كل من يبيع او يجلب المواد التالية بقصد البيع الرسوم التالية.
٢٠ فلساً عن كل سحارة كبيرة او كيس كبير من الخضار والبقول الطازجة على اختلافها.
١٥ فلساً عن كل سحارة صغيرة او كيس صغير من الخضار او البقول على اختلافها.
١٠ فلس عن كل سل او سلة من الخضار او البقول على اختلافها.

المادة ٤٥ - أ - المواد الاخرى - يستوفي المجلس البلدي من كل من يجلب للبيع (بالجملة او بالمفرق) المواد المذكورة ادناه سواء استعملت في الأغراض الصناعية والاستهلاك رسماً مقداره ٢٪ بالثمن من اثمانها.

الطيور الداجنة ، طيور الصيد ، العجوه والتمر ، تطبيقات (مريات) الفواكه على اختلاف انواعها ، المكبوسات على اختلاف انواعها ، الحليب ، اللبن ، الجبنه ، الزبدية ، السمك ، الدبس ، السمك المملح ، الزيت ، السجرج ، الطنجية ، حب الزيتون ، البيض ، الحبوب على اختلاف انواعها ، ما كان منها حياً او مجروحاً او مطحوناً ، الصابون المصنوع عالياً ، البصل ، الثوم ، الملح ، الصوف ، القطن ، التبن ، النخالة ، القمح الحطب ، الدق ، الجفت ، الاواني الفخارية الزيل الحيواني ، الفخار ، الحصر ، السلال ، القش ، الحشيش الناشف

ب- يراقب المجلس البلدي معاصر الزيت في منطقة البلدية لمنع القش فيها ويستوفي المجلس البلدي مباشرة او بواسطة منتميه رسماً قدره (١٠) فلسات عن كل تنكة من زيت الزيتون عند درسه وعصره في معاصر المدينة

المادة ٤٦ - ينشأ في مدينة دير ديوان سوق لبيع الحيوانات ضمن منطقة البلدية.

المادة ٤٧ - أ - تستوفي البلدية من البائع رسماً بمعدل ٢١٪ اثنين ونصف في المئة من ثمن كل حيوان يباع ضمن منطقة البلدية

ب- لدى مبادلة حيوان بأخر تستوفي الرسوم المدرجة في الفقرة (أ) من هذه المادة من كلا الفريقين كل نسبة قيمة حيوانه المقدرة.

ج- لا حبرة لاية رسوم تكون قد دفعت عن نفس الحيوان خارج منطقة البلدية

المادة ٤٨ - يحظر على اي شخص ان يضع بسطة او مظله او تخشيه في مكان عام او بشارع عام ضمن حدود منطقة حدود البلدية الا بعد الحصول على رخصة بذلك من المجلس

المادة ٤٩ - على كل من يرغب في وضع بسطة او مظله او تخشيه في مكان عام او شارع عام ضمن حدود منطقة البلدية ان يقدم طلباً الى المجلس للحصول على رخصة بذلك

هكذا من الأهل

المادة ٥٠ - يستوفي المجلس البلدي رسماً شهرياً قدره (٢٥٠) فلساً من رخصة اية بسطة او مظلة او تخشيب تشغل مساحة لا تتجاوز مترين مربعين ويستوفي المجلس البلدي رسماً شهرياً قدره دينار واحد من صاحب او مشغل اية بسطة او مظلة او تخشيب تزيد مساحتها عن مترين مربعين .

المادة ٥١ - يستوفي مجلس البلدية من المشتري او المستأجر اما مباشرة او بواسطة معتمده رسماً قدره (٢ ١/٢) اثنين ونصف في المئة من ثمن او من قيمة الايجار لكافة الاموال المنقولة او غير المنقولة التي تباع او تستأجر بطريق المزايا المالي ضمن منطقة البلدية

المادة ٥٢ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة او بواسطة معتمده الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبج في مسلخ المدينة :

فلس

أ - ١٠٠ من كل رأس من الضان او الماعز يزيد عن تسعة كيلو غرامات

ب - ٥٠ من كل حمل او جدي لا يزيد وزنه عن تسعة كيلو غرامات

ج - ٤٠٠ من كل رأس من البقر او الجاموس يزيد وزنه عن عشرين كيلو غرام

د - ١٥٠ من كل رأس من البقر او الجاموس لا يزيد وزنه عن عشرين كيلو غرام

هـ - ٥٠٠ من كل حمل يزيد وزنه عن خمسين كيلو غراماً

و - ٢٥٠ من كل حمل لا يزيد وزنه عن خمسين كيلو غراماً

المادة ٥٣ - يعاين المجلس البلدي او معتمده ويمنع جميع الاوزان والمكاييل والمقاييس المستعملة في الشؤون التجارية ضمن منطقة البلدية

المادة ٥٤ - يستوفي المجلس البلدي سنوياً رسم دمه ومعاينة بالنسب التالية :

فلس

أ - ٥٠٠ من دمغ او معاينة كل قبان غنومياً كان لم خصوصياً

ب - ١٠٠ من دمغ او معاينة كل قطعة من المقاييس او المكاييل

ج - ٤٠ من دمغ قطعة من الاوزان

د - ٢٠ من معاينة كل قطعة من الاوزان

ويستوفي نفس الرسم من الباعة المتجولين

المادة ٥٥ - لا يجوز لأي شخص ان يستعمل وزناً او مكيالاً او مقياساً للأغراض التجارية ضمن منطقة البلدية ما لم يكن قد دفع رسماً منه لمجلس البلدية ودمغ بخاتم البلدية كما ورد في المادة (٥٤) من هذا النظام

المادة ٥٦ - كل من استعمل وزناً او مكيالاً او مقياساً لم يدمغه المجلس يعتبر انه ارتكب مخالفة لهذا النظام .

المادة ٥٧ - يستوفي المجلس البلدي رسماً سنوياً من كل أرملة او يافطة تعلق ضمن منطقة البلدية .

المادة ٥٨ - يعلق رسم الأرملة أو يافطة على أسوار مساحتها سواء أكانت معلقة أو منقوعة أو مكتوبة أو مدهونة على جدار المقار الخارجية أو بوابته أو نوافذه ويقدر الرسم على أساس التكاليف التالية :

فلس

أ - ١٥٠ من كل أرملة او يافطة تتجاوز مساحتها الخمسين سنتماً مربعاً او اقل من ذلك .

ب - ٢٥٠ من كل أرملة او يافطة تتجاوز مساحتها الخمسين سنتماً مربعاً ولا تزيد عن المتر المربع .

ج - ٤٠٠ من كل أرملة او يافطة تزيد مساحتها عن المتر المربع ولا تتجاوز المترين المربعين .

د - ٧٥٠ من كل أرملة او يافطة تزيد مساحتها عن المترين المربعين ويشترط في ذلك ان يستوفي الرسم مضاعفاً عن اللوحة ذات الوجهين .

المادة ٥٩ - لا يجوز وضع أرملة او يافطة في شارع او طريق عام او زقاق او ساحة او ميدان او تعليقها على عقار بشكل يؤثر على حركة المرور او يعجب النظر .

المادة ٦٠ - تعفى اسماء عناوين اصحاب المخازن او المقار او محال الاعمال ومغسلوها المكتوبة على الابواب او على واجهات عرض البضائع (الفترينات) من الرسوم المقررة في هذا النظام .

المادة ٦١ - مع مراعاة انظمة مراقبة الاسعار المعمول بها في المملكة الاردنية الهاشمية يجوز للمجلس البلدي من وقت لآخر ان يحدد السعر الاعلى لجميع اصناف المواد الغذائية او لأي صنف منها يباع بالجملة او بالمفرق ضمن منطقة البلدية وان يتخذ الاجراءات التي يراها مناسبة لمنع الغش فيها واتلافها الفاسد منها .

المادة ٦٢ - حينما يحدد مجلس البلدية سعر اية مادة غذائية يعلن عن الاسعار باعلانات تعرض في الاماكن التي يمينها .

المادة ٦٣ - لا يجوز لأي شخص ان يبيع اية مادة من المواد الغذائية المحددة اسعارها بسعر اعلى من السعر الذي حدده المجلس البلدي لها كما لا يجوز بيع اية مادة غذائية يتبرها المجلس فاسدة او مفسوخة ويحق له مصادرتها واتلافها بعد عرضها على طبيب الصحة واقراره بذلك .

المادة ٦٤ - يقتضي على بائع اية مادة غذائية حدد سعرها الاعلى مجلس البلدية ان يضع في مكان ظاهر في محله او على بسطته قائمة بالاسعار بين فيها بوضوح اسعار كل صنف من المواد الغذائية التي يبيعها حسبما يعينها وينشرها المجلس البلدي من وقت الى آخر بمقتضى هذا النظام .

الفصل الرابع

اصحاب الحرف والتجولون

الرخص

المادة ٦٥ - لا يجوز لأي شخص ان يتعاطى حرفة مسح الاحذية او التصدير او بيع الصحف او السلع او البضائع بالتجول والمناداة او يدلل على لموايل منقولة او غير منقولة ضمن منطقة البلدية الا اذا كان حائزاً على رخصة تجدير له ذلك صادرة عن المجلس البلدي بمقتضى هذا النظام .

المادة ٦٦ - يجوز للمجلس ان يحدد عدد الرخص التي يصدرها بمقتضى هذا النظام .

المادة ٦٧ - يجوز للمجلس البلدي ان يحصر عمل اي شخص يتعاطى اية حرفة من الحرف المذكورة في المادة (٦٥) من هذا النظام ويحمل رخصة بذلك في حي او احياء معينة وان يبين الشروط التي يجوز لحامل الرخصة ان يتعاطى حرفته بتنقضاها في ذلك الحي او تلك الاحياء .

المادة ٦٨ - يجوز للمجلس البلدي او لمحتمة ان يوقف العمل بآية رخصة صادرة بمقتضى هذا الفصل من النظام او يستردها اذا تخلف حاملها عن مراعاة اي شرط من الشروط المشار اليها في المادة (٦٧) من هذا النظام .

هكذا من الأهل

المادة ٦٩ - يستوفي المجلس البلدي رسوم الرخص المبية ادناء عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا النظام .

فلس

٢٥٠ من رخصة ماسح احذية

٢٥٠ من رخصة بائع الصحف المتجول

٥٠٠ من رخصة المصور المتجول

١٠٠٠ من رخصة البائع المتجول

١٠٠٠ من رخصة الدلال المتجول

المادة ٧٠ - يترتب على كل من يحمل رخصة بمقتضى هذا النظام او يحمل لوحة نمرة مصنوعة بالشكل الذي يرتبه المجلس البلدي في جميع الاوقات التي يتعامل فيها عمله وان يبرزها عند الطلب .

المادة ٧١ - يحظر على اي شخص ان يتعامل حرقة المتالة او ان يتخذها عملا له او يتظاهر بمظاهر المتال ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل رخصة تجيز له تعامل حرقة المتالة بمنوحة له بمقتضى هذا النظام .

المادة ٧٢ - يحظر على اي شخص سواه كان يحمل رخصة بمقتضى المادة (٧١) من هذا النظام ان لم يكن ان يستعمل رخصة نقل فيما يتعلق بحرقته ما لم يكن حائزاً على رخصة تجيز له استعمال رخصة نقل صادرة بمقتضى هذا النظام .

المادة ٧٣ - أ - يقدم طلب الرخصة بمقتضى المادة (٧١) من هذا النظام الى رئيس بلدية دير ديوان الذي يحق له ان يوافق على الطلب ويمنح الرخصة طبقاً للشروط التي يمتصونها او يرفض منحها دون بيان اية اسباب .

ب - لا تمنح رخصة حال او رخصة ربة نقل لاي شخص الا اذا كان قد اكمل السادسة عشرة من عمره .

المادة ٧٤ - يجوز للمجلس ان يحدد عدد الرخص التي تمنح سنوياً وبمقتضى هذا النظام .

المادة ٧٥ - أ - يترتب على حامل الرخصة في جميع الاوقات التي يتعامل فيها عمله ان يحمل رخصة وان يبرزها لاي مأمور شرطة او موظف بلدية لدى الطلب ولا يحق له تحويلها الى شخص آخر .

ب - يجوز لرئيس البلدية ان يسحب أية رخصة صادرة بمقتضى هذا النظام دون بيان الاسباب .

المادة ٧٦ - يستوفي المجلس البلدي رسماً سنوياً مقداره (٢٥٠) فلساً عن رخصة المتالة ورسماً سنوياً مقداره (٥٠٠) فلس عن رخصة ربة النقل .

المادة ٧٧ - أ - يترتب على حامل رخصة المتالة الصادرة بمقتضى هذا النظام ان يملق بصورة ظاهرة فوق مرفق يده اليسرى لوحة نمرة يروده بها المجلس في جميع الاوقات التي يتعامل فيها عمله .

ب - يترتب على حامل رخصة ربة النقل الصادرة بمقتضى هذا النظام ان يستحصل على لوحة نمرة من المجلس وان يضعها في محل ظاهر على الربة التي يستعملها .

المادة ٧٨ - يقتضي على كل شخص يتولى ربة نقل ان يرتب السلع البوضوعة في الربة بشكل لا يبرز منه عن المرافق الربة بها ولا يسمح للشخصين هتنتيقراً من اي جانب من جانبيها او متراً واحداً من الجهة الامامية او الخلفية .

المادة ٧٩ - يجوز للمجلس البلدي ان يشرع بزيادة المبلغ الذي يشكّل نفق مع التصفينات والمواصفات التي يقرها المجلس البلدي وتضمن تفاصيلها في النظام .

المادة ٨٠ - يحظر على أي شخص ان يضع ربه او يتسبب في وضعها على رصيف أي شارع او ان يوقف ربه او يتسبب في ايقافها على رصيف أي شارع .

المادة ٨١ - يحظر على شخص يتولى ربة نقل ان يتعامل عمله في أي شارع او في أي قسم من منطقة البلدية قد يعلن المجلس من وقت لآخر باعلان ينشر في المدينة انه منطقة محظورة على الاشخاص الذين يستعملون عربات النقل تساطي اعمالهم فيها .

المادة ٨٢ - يحظر على أي شخص يتولى ربة نقل ان يوقف ربه او ان يتسبب في ايقافها ضمن اثني عشر متراً من آخر خطوط الباصات او المركبات الاخرى او الرحبات المقررة لوقوفها فيها او ضمن عشرة امتار من منطف أي شارع او في أي مترو او حديقة بلدية .

المادة ٨٣ - يحظر على أي شخص يتولى ربة نقل ان يسمح لاي شخص اخر بركوبها .

المادة ٨٤ - يترتب على كل شخص يتولى ربة نقل ان يوقف الربة بعد انتهاء العمل بها مباشرة في الجهة اليمنى من الطريق وقرية من جهة الرصيف .

المادة ٨٥ - يجوز للمجلس ان يعين اماكن لوقوف العربات وان يعين في اعلان يعلق في مكان الوقوف عدد العربات المصرح لها بالوقوف في أي وقت في الامكنة المخصصة لها ومع مراعاة احكام المادة (٨٢) من هذا النظام يحظر على أي حال ان يوقف اية ربة نقل في أي مكان خلاف المكان المخصص لذلك .

المادة ٨٦ - يحظر على أي شخص يتولى ربة نقل مرخصة بمقتضى هذا النظام ان يترك ربه في أي شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة البلدية دون حناية .

المادة ٨٧ - لرئيس البلدية او أي مأمور شرطة او أي موظف بلدية ان يأمر بنقل اية ربة تكون موضوعة في أي مكان خلافاً لاحكام هذا النظام .

المادة ٨٨ - لا يجوز لاي شخص ان يركب دراجة ذات عجلتين أو ثلاث عجلات على أي شارع ضمن منطقة البلدية إلا إذا كانت الدراجة مرخصة وفقاً لاحكام هذا النظام وعليها لوحة نمرة صادرة بشأنها ومعلقة خلف المقعد بالصورة التي يقرها المجلس البلدي .

المادة ٨٩ - يقتضي على كل شخص يرغب في الحصول على رخصة ولوحة نمرة لدراجة ذات عجلتين او ثلاث عجلات ان يقدم طلباً بذلك الى المجلس البلدي ويصدر المجلس لذلك الشخص رخصة ولوحة نمرة لدى دفع الرسم المعين في هذا النظام .

المادة ٩٠ - لا يجوز تحويل رخصة دراجة ذات عجلتين او ثلاث عجلات من شخص الى آخر الا بموافقة المجلس البلدي وعند اجراء هذا التحويل يجري المجلس البلدي التعديلات اللازمة في التفاصيل المدرجة في الرخصة .

المادة ٩١ - يستوفي المجلس البلدي رسماً سنوياً قدره (٥٠٠) فلس عن كل رخصة دراجة .

المادة ٩٢ - لا يجوز لاي شخص ان يقضي كلاً في منطقة البلدية ما لم يكن ذلك الكلب مرخصاً من قبل البلدية وفي طوله لوحة نمرة صادرة عن المجلس البلدي .

المادة ٩٣ - بالرغم مما ورد في المادة (٩٢) من هذا النظام يجوز لكل شخص يقوم بزيارة لمنطقة البلدية مصطحباً كلباً ولكل شخص يقيم في ذات المنطقة يحتفظ بكلب مدة موقدة من الزمن ان يحتفظ بذلك الكلب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً .

هكذا من الأهل

دون ان يكون ذلك الكلب مرخصاً كما سبق بشرط ان يبقى الكلب المذكور مربوطاً بطوق في رقبته رجلاً محكماً متدماً يكون في مكان عام داخل منطقة البلدية .

المادة ٩٤ - يستوفي المجلس البلدي رسماً قدره (٢٥٠) فلساً عن رخصة الكلب لمدة ستة .

المادة ٩٥ - بالرغم مما ورد في المادة (٩٤) يجوز للمجلس البلدي منح الرخصة مجاناً .

أ - لكل راع يتولى قطعياً من المواشي على ان لا يتجاوز عدد الكلاب المرخصة على هذه الصورة الاثني .

ب - لكل ضرير من كل كلب يستعمله كدليل له .

المادة ٩٦ - يجوز للمجلس البلدي ان يرفض منح اي شخص رخصة باقتناء كلب ضمن منطقة البلدية او ان يسحبها من الشخص الممنوحة له إذا ثبت لديه ان الكلب شرس الطباع او خطر او يسبب ازعاجاً للآخرين بكثرة نبحه او مهاجمة الأشخاص .

المادة ٩٧ - أ - إذا رفض المجلس اصدار رخصة لأي كلب أو استرجع الرخصة الصادرة له على صاحبه ان يودعه خلال اربعة ايام في بيت الكلاب التابع للمجلس البلدي ويجري التصرف بذلك الكلب وفقاً لما يوصيه الطبيب البيطري .

ب - اذا كان لشخص كلب اودع في بيت الكلاب التابع للبلدية بسبب رفض اصدار رخصة له او بسبب استرداد الرخصة واعرب صاحب ذلك الكلب خلال ثمانين واربعين ساعة من تاريخ ايداعه في بيت الكلاب التابع للبلدية الى المجلس كتابة عن رغبته في اقامة دعوى للحيلولة دون ائلاف الكلب بدفع سلفاً الى مجلس البلدية رسماً قدره (٢٥٠) فلساً عن طعام الكلب واياهه والعناية به عن كل عشرة ايام او جزء منها الى ان تفعل المحكمة ذات الاختصاص في القضية فلا يتلف الكلب حتى تصدر المحكمة قرارها بشأنه .

المادة ٩٨ - ١ - مع مراعاة احكام المادة (٩٤) من هذا النظام إذا وجد كلب في منطقة البلدية غير مرخص او في عتقه طوق يحمل لوحة نمره يقوم مأمور البلدية او الشرطة بالقبض على ذلك الكلب وايداعه في سجن الكلاب التابع للبلدية ويشتراط في ذلك انه إذا تمرد القبض على الكلب فيجوز لمأمور البلدية او الشرطة ان يقضي عليه حالاً يراه .

٢ - كل كلب وضع في سجن الكلاب التابع للبلدية وفقاً لاحكام الفقرة (١) من هذه المادة يوقف مدة (٤٨) ساعة ويقضى عليه اذا لم يطلبه صاحبه خلال هذه المدة ويشتراط في ذلك دائماً انه اذا كان مظهر الكلب يدل على انه ذوقية وكان ثمة ما يدعو على الاعتقاد بأنه مرخص بالرغم من عدم وجود طوق في جيبه يحمل لوحة النمره كما ذكر سابقاً يجوز تمديد مدة التوقيف والحجز لثلاثة سبعة ايام .

المادة ٩٩ - يجوز لصاحب الكلب الذي قبض عليه أو حجر عليه وفقاً لاحكام المادة السابقة ان يسترد كلبه خلال المدة الملية في المادة المذكورة لدى ابراز رخصة ذلك الكلب او دفع رسم للمجلس البلدي أو لوكيله المفوض قدره خمسون فلساً في اليوم لقاء طعام الكلب واياهه والعناية به .

المادة ١٠٠ - يحتفظ المجلس البلدي سجلاً من أجل الغاية المقصودة من هذا النظام تندرج فيه جميع التفاصيل المتعلقة بكل كلب صدرت له رخصة ويقضي على صاحب الكلب ان يزود المجلس بما يطلبه منه من التفاصيل .

المادة ١٠١ - يتولى مجالس البلدية نقل جثث الحيوانات وذبحها وتحويلها ويحق للمجلس البلدي استيفاء رسم لا يتجاوز (٥٠٠) فلساً عن صاحب الجثة مقابل تقطيع الجثث منها .

المادة ١٠٢ - يجوز للمجلس البلدي تنظيم الجرف والصناعات ضمن منطقة البلدية وتعيين أحياء خاصة لكل صنف منها ومراقبة المحلات والأعمال المتعلقة للراحة أو المضرة بالصحة .

المادة ١٠٣ - إذا كان من رأي المجلس البلدي ان اية حرفة او صناعة تمارس في محل او شارع من شأنها الاضرار بالصحة العامة او تسبب اقلأ لراحة المجاورين فيجوز للمجلس البلدي ان يطلب من اي شخص يتعاطى تلك الحرفة او الصناعة ان ينتقل الى الشارع او المحل الذي يبيته المجلس لممارسة تلك الحرفة او الصناعة فيه .

المادة ١٠٤ - يجوز لمحكمة الصلح اصدار الأمر لأي شخص لم يمثل لطلب المجلس البلدي كما ذكر في المادة السابقة بشأن يغادر المحل الذي يمارس فيه حرفته او صناعته اذا أبرز لها قرار من المجلس البلدي يتضمن ضرورة انتقال ذلك الشخص الى الشارع او المحل المين لممارسة تلك الحرفة او الصناعة واقتنع قاضي الصلح ان محلاً مائلاً لمحل متوفر في المحل او الشارع الذي طلب منه الانتقال اليه وان انتقاله الى ذلك المحل لا يسبب له ضرراً فاحشاً .

المادة ١٠٥ - يجوز للمجلس البلدي ان يمنع وقوف السيارات على أي شارع يقع ضمن منطقة البلدية او على اي قسم منه او ان يقيد وينظم وقوف السيارات على الشارع المذكور او على القسم المين منه بأمر او اعلان يعلقه في ذلك الشارع او بذلك القسم .

المادة ١٠٦ - لا يجوز لسائق اية سيارة او الشخص المسؤول عنها ان يسمح بوقوفها على اي قسم معين من شارع حظر وقوف السيارات فيه بأمر او اعلان علق في ذلك الشارع وفقاً لما تقدم زيادة عن الوقت اللازم لصعود الركاب الى تلك السيارة او نزولهم منها وزيادة عن الوقت اللازم لوسق البضائع فيها او تفريغها منها .

المادة ١٠٧ - لا يجوز لسائق اية سيارة ان يسمح بوقوفها على اي شارع او قسم معين من شارع في الأحوال التي يكون فيها ذلك الشارع او ذلك القسم من الشارع قد اعلن رجة لوقوف نوع او صنف خاص من السيارات يختلف عن نوع او صنف السيارات المذكورة بأمر او اعلان معلق على النحو المذكور آنفاً .

المادة ١٠٨ - لا يجوز لسائق اية سيارة ان يسمح بيقائها واقفة في اية رجة زيادة عن الوقت المين في الاوامر او الاعلان المعلق على تلك الرجة .

المادة ١٠٩ - اذا حدث ان اصيبت سيارة يخلل فلا يجوز لسائقها او الشخص المسؤول عنها ان يسمح بيقائها واقفة على الطريق الا اذا كان وقوفها اقرب ما يكون الى حافة الطريق كما لا يجوز له ان يبقيا واقفة في مكان حظر وقوف ذلك الصنف من السيارات فيه باعلان زيادة عن الوقت اللازم لاجراء التصليحات الاساسية فيها شريطة ان لا يتعدى ذلك الوقت اثنتي عشرة ساعة في هذه الحالة يتربط عليه جرماً بشق الوسائل وابعادها عن المكان المحظورة الوقوف .

المادة ١١٠ - لا يجوز لسائق أي باص ان يسمح بوقوفه في اي شارع الا في المواقف العمومية ومحطات الوقوف الكائنة على الخط الذي يشتغل الباص عليه حيث علق اعلان بذلك ولا يجوز للسائق ان يسمح ببقاء الباص واقفاً في اية محطة من محطات الوقوف زيادة عن الوقت اللازم لصعود الركاب الى الباص ونزولهم منه .

المادة ١١١ - لا يجوز لأكثر من ثلاثة باصات ان تقف في موقف في آن واحد .

المادة ١١٢ - لا يجوز لسائق سيارة عمومية ان يسمح بوقوفها لاختد الركاب او ان يسمح بيقائها واقفة زيادة عن الوقت اللازم لصعود الركاب اليها او نزولهم منها الا اذا كان مكان وقوفها قد اعلن ساحة لوقوف السيارات العمومية .

هكذا من الأهل

المادة ١١٣- لا يجوز لصاحب أية سيارة تجارية أو لاسقتها أو الشخص المسؤول عنها أن يسمح ببقائها واقفة الاثناء وسعها بالبضائع او تفريغ البضائع منها على ان لا تزيد المدة التي يستغرقها الوشق أو التفريغ عن العشرين دقيقة .

المادة ١١٤- لا يجوز لسائق أية سيارة مستعملة بمقتضى رخصة تجارية أو الشخص المسؤول عنها أن يسمح ببقائها واقفة على أي شارع ضمن منطقة البلدية زيادة عن الوقت اللازم لصعود الركاب اليها أو نزولهم منها .

المادة ١١٥- لا يجوز لسائق أية سيارة خصوصية أن يسمح بوقوفها على أي شارع وقتاً يزيد عن العشرين دقيقة الا اذا كان ذلك الشارع الا ذلك القسم منه قد أعلن ساحة عامة لوقوف السيارات الخصوصية .

المادة ١١٦- لا يجوز لسائق أية سيارة عمومية أو سيارة تجارية أو للشخص المسؤول عنها أن يترك تلك السيارة دون ملاحظة احد على أي شارع ضمن منطقة البلدية .

المادة ١١٧- لا يجوز لسائق أية سيارة (باستثناء الباصات التي تسير على الخط المين على لوحة المواقف) ان يوقف تلك السيارة على بعد يقل خمسة عشر متراً من أي موقف من مواقف الباصات .

المادة ١١٨- لا يجوز لأي شخص ان يتسبب في وقوف سيارة على بعد يقل عن خمسة عشر متراً من جزر الطريق .

المادة ١١٩- يشار الى الساحة المعدة لوقوف السيارات العمومية بلوحة مكتوب عليها عبارة (السيارات العمومية) ويشار الى عدد السيارات التي يجوز وقوفها في تلك الساحة برقم يكتب تحت العبارة المذكورة .

المادة ١٢٠- يشار الى الساحة المعدة لوقوف السيارات الخصوصية بلوحة مكتوب عليها عبارة (السيارات الخصوصية) ويشار الى عدد السيارات التي يجوز وقوفها في تلك الساحة برقم يكتب تحت العبارة المذكورة .

الفصل الخامس

الاجتماعيات

الدفاع المدني

المادة ١٢١- يتولى المجلس البلدي الاشراف على وسائل الدفاع المدني ضمن منطقة البلدية بالتعاون مع السلطات المختصة .

المادة ١٢٢- يجوز للمجلس البلدي انشاء الملاهي التي يراها لازمة من أجل الوقاية من النارات الجوية وذلك إما على نفقة الخاصة أو نيابة عن الملاكين الذين يتخلفون عن انشاء الملاهي .

المادة ١٢٣- يحق للمجلس البلدي استيفاء أي نفقات قد يتفقها على إنشاء الملاهي من المالك بعد اخطاره بضرورة انشائها وتخلقه من ذلك .

المادة ١٢٤- يعرف المهندس البلدي على انشاء الملاهي الخاصة والعامة ويعمل المالكون وفق تعليماته وتعليمات الجهات الرسمية المختصة .

المادة ١٢٥- كل من خالف إية تعليمات صادرة إليه بضرورة إنشاء ملجأ أو قام بالعمل خلافاً للتعليمات يكون عرضة للمقاب كما يكون ملوماً بدفع النفقات التي يتسببها المجلس لانقاذها نيابة عنه .

المادة ١٢٦- يقوم المجلس البلدي بواسطة فرقة اطفائية يؤلفها اطفاء الحرائق التي تتسبب ضمن منطقة البلدية .

المادة ١٢٧- يستوفي المجلس البلدي الرسوم والنفقات التي يقررها من حين لآخر من أي عمل يقوم به في اطفاء الحرائق .

المادة ١٢٨- يجوز للمجلس البلدي المحافظة على الاخلاق والآداب المتصامة ومنع الدعارة واغلاق أي محل مشبوه وتقديم المسؤولين عن تلك الممارسات للمحاكمة .

المادة ١٢٩- يجوز للمجلس البلدي بموجب قرارات يتخذها من حين إلى آخر مراقبة المطاعم والمقاهي والنوادي والمخانات والملاعب ودور السينما والتمثيل والملاهي الأخرى وتنظيمها وتحديد مواعيد فتحها واغلاقها وطرح استيفاء رسوم على بيع تذاكرها .

المادة ١٣٠- يصدر المجلس البلدي من حين إلى آخر التعليمات التي يراها لازمة لتنفيذ المادة السابقة ويلتزم الى المسؤولين عن المحلات المشار اليها من أجل التقيد بها وحرصاً على الاخلاق والآداب العامة .

المادة ١٣١- تعتبر كل مخالفة للتعليمات التي يصدرها المجلس البلدي حسب ما جاء في المادة السابقة مخالفة بلدية ويحق للمجلس اغلاق أي محل من المحلات المذكورة في حالة عدم تنفيذ المسؤولين عنها التعليمات المبجلة اليهم .

الفصل السادس

الصحة / منع المكاره الصحية

المادة ١٣٢- ١- تفسير المكاره الصحية / تعتبر الأمور التالية مكاره صحية ويحق للمجلس البلدي ازالها .

أ - كل عقار يكون (حسب رأي مأمور الصحة) خطراً على الصحة العامة او مضرأ بها أو مسيئاً لها .

ب - كل كوخ أو حظيرة أو خيمة مستعملة للسكن دون توفر المستلزمات الصحية .

ج - كل عقار ليس له مجرى أو يكون مجراه (حسب رأي مأمور الصحة) غير كاف للتصريف .

د - كل بركة أو حفرة أو مصرف أو مجرى ماء أو مرحاض أو مبوله أو جورة أو مجرى أو مجرور أو جورة سياج أو صندوق زبالة أو ساحة على حالة من الفقدارة تجعلها مضره للصحة أو خطراً عليها أو مسيئاً لها .

هـ - كل حيوان محجوز على وجه من شأنه ان يجعله مضرأ بالصحة أو خطراً عليها أو مسيئاً لها وجلب الحيوانات أو رعيها في الساحات العامة .

و - كل كوم يكون مضرأ بالصحة أو خطراً عليها أو مسيئاً لها .

ز - كل عقار أو قسم من عقار يكون مزدحماً بالسكان على وجه يجعله مضرأ بصحة الساكنين فيه أو خطراً عليها سواء أكان ساكنوه أفراد عائلة واحدة أم لم يكونوا .

ح - كل مصرف أو مجرى أو قناة أو موزاب أو قسطل أو انبوب أو موزاب بناية لا يفي بالغاية التي وضع من اجلها أو يسبب ضرراً للغير أو يصب في الشارع العام من على ارتفاع يزيد عن نصف متر .

ط - كل كوم مهما كان نوعه موضوع في أية بناية أو بمحاذاتها إذا كان يسبب رطوبة لتلك البناية .

ي - كل انبوب براز أو انبوب مياه قذرة أو جورة مرحاض أو مجرى مشقوق أو مكسور أو راسح أو مسدود أو معطوب على أي وجه آخر وتبكت منه الروائح الكريهة ، أو ترشح منه محتوياته .

ك - كل مفصل معطوف في انبوب براز أو مواسير مرحاض أو انبوب مياه قذرة أو قناة أو مجرور .

ل - كل جورة مرحاض (لم تبني كما يجب كجورة راشعة) أو منفذ تفتيش ترشح منه المياه غير محمي بغطاء حديدي من الاغطية المقرر استعمالها لمنع دخول البعوض .

م - كل موزاب من موزاب مياه المطر يستعمل كانبوب براز .

ن - كل موزاب من موزاب مياه المطر متصل مباشرة مع أي مجرور أو انبوب مياه قذرة أو بالوعة أو مجرى .

س - كل مدخل مجرى واقع داخل البناء سواء أكان مجرراً بمصيدة أم لم يكن ما عدا المرحاض أو البالوعة أو المبوله المجردة بمصيدة حسب الاصول .

هكذا من الأهل

المادة ١٣٩ - يكون لمأور الصحة من أجل القيام بجميع واجباته المتعلقة بتنفيذ المهامات الصحية في منطقتيه وإذائه المكاره منها صلاحية الدخول الى أي عقار أو مع مساعديه بعد إعطاء إشعار (كتابي) الى ساكن العقار يبلغه فيه يومه على دخول عقاره (بعد مضي أربع وعشرين ساعة على تاريخ الإشعار) ويكون له أيضاً حق حفر الأرض وفحص المجاري والمياول الخ . فإذا وجدها في حالة جيدة نظمت الأرض ويصلح الضرر الناجم عن نفقة المجلس وإذا وجد عيب في المجاري أو وجد أنها تتطلب التصليح على أي وجه يجوز للمجلس أن يرسل أخطاراً تحريراً الى مالك العقار أو ساكنه حسب مقتضى الحال .

المادة ١٤٠ - ليس في هذا النظام ما يمنع مأمور الصحة من لفت انتباه مالك العقار أو ساكنه الى وجود المكاره بأرسال مذكرة تنبيه اليه غير أن المأمور العمومي اليه لا يكون مجبراً على إرسال مثل هذا التنبيه .

المادة ١٤١ أ - إذا تبين للمجلس بناء على تقرير قدمه مأمور الصحة أن بناء من الابنية الحالية يقع ضمن منطقة البلدية غير مجزأ بالمقدار الكافي من المراحض أو صناديق الزبالة يجوز لرئيس البلدية أو للمأمور المفوض من قبله أن يكلف مالك ذلك البناء بإشعار خطي بأن يقوم خلال المدة التي يعينها في ذلك الإشعار بأعداد مراحض كافية حسنة التهوية مجهزة بالأبواب والأغطية اللازمة وبصندوق واحد أو صناديق للزبالة من النوع الملائم عليه مصنوع من مادة مكلفة ثقيلة ومجهزة بغطاء محكم حسيماً ذكر فيما تقدم ويقتضي أن تكون هذه الصناديق في كل حين جيدة يرضى عنها مأمور الصحة .

ب - إذا لم يعمل بتطلبات الإشعار المشار اليه يجوز للمجلس حين انقضاء المدة المعنية فيه أن يقدم طلباً الى المحكمة يطلب فيه دعوة المتخلف للحضور امامها ويجوز للمجلس أيضاً أن يقوم بنفسه بالأشغال المطلوب اجراؤها دون أن يلجأ في بادئ الامر الى أخذ تفويض بذلك من المحكمة . وإن استرد من المالك التفويضات التي يتفقا من جراء ذلك مع أية مصاريف أخرى اتفقت في سبيل تنفيذ الإشعار .

المادة ١٤٢ - لا يجوز إنشاء جورة مرحاض على بعد يقل عن أربعة أمتار من أية بناءة أو على بعد يقل عن ثمانية أمتار من أي صهرج ماء أو بئر ولا يجوز إنشاء جورة مرحاض راسحة في مكان من الأمكنة الا بموافقة المجلس وفي الموقع وعلى الشكل اللذين يقرهما المجلس أو طبيب الصحة .

المادة ١٤٣ - يترتب على كل شخص يستخدم عمالاً أن يهيء ويعد ما يراه مأمور الصحة ضرورياً من المرافق الصحية حينما يكلفه بذلك المأمور المذكور وإذا كانت هذه المرافق مؤقتة ينبغي وضعها وإنشائها في المكان الذي يوجه به ذلك للمأمور

المادة ١٤٤ - يترتب على كل شخص يملك بناءة أو يقطنها وعلى كل شخص يملك بناءة غير مسكونة :

أ - أن يبقى تلك البناءة والأماكن المجاورة لها مباشرة نظيفة .

ب - أن ينظف ويريل ما تراكم من الأتربة أو الأوساخ أو نفايات أو زبالة أو أية مادة يعترض على وجودها في تلك الابنية أو بجوارها وأن يضمنها في وعاء له غطاء .

المادة ١٤٥ - يقتضي على كل من يشغل بناءة واقعة في منطقة البلدية أن يعد العدد الذي يطلبه مأمور الصحة من صناديق الزبالة وأن يضعها في الأماكن التي يعينها وفقاً لتعليماته ويترتب على من يشغل البناءة أن يحافظ على بقاء هذه الصناديق في حالة جيدة وأن يحلها من خراب وتبدلها بغیرها من وقت الى آخر وفقاً لتعليمات المأمور في المدة التي يحددها .

المادة ١٤٦ - لا يجوز لأي شخص من الأشخاص في منطقة البلدية أن يلجأ الى تلقي نفايات في أي مكان خلاف صناديق الزبالة المقررة .

المادة ١٤٧ - يترتب على كل من يشغل عملاً في منطقة البلدية أن يتخذ التدابير لا بداع نفايات الأسطبل في أوعية خاصة يمدنها لتلك الغاية على أن تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقرهما مأمور الصحة ومن المادة التي يعينها .

المادة ١٤٨ - يترتب على كل من يشغل عملاً تجارياً في منطقة البلدية أن يتخذ التدابير لا بداع نفايات الحرفسة التي يتماطها في أوعية خاصة يمدنها لتلك الغاية على أن تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقرهما مأمور الصحة ومن المادة التي يعينها وأن توضع في المكان الذي يعينه .

المادة ١٤٩ - يترتب على كل ينقل القمامة أو نفايات الأسطبلات أو المحال التجارية أن يتخذ التدابير اللازمة لمنع تلويث الارصفة أو الطرق أو أن يستعمل سيارة أو وعاء مصنوعاً على وجه يحول دون تسرب النفايات منه .

المادة ١٥٠ أ - يجوز لعمال مجلس البلدية أو وكلائه أن يدخلوا خلال الاوقات المفعولة التي يعينها المراقب ساحة أية بناءة أو محل تجاري أو اسطبل لأجل جمع النفايات أو نقلها وفقاً لأحكام هذا النظام .

ب - يترتب على شاغل البناءة أو الأسطبل أو المحل التجاري أن يضع صناديق الزبالة أو الأوعية الممددة لجمع وإزالة النفايات في مكان قريب من متناول يد عمال البلدية .

المادة ١٥١ - يجوز للمناظر ولاي مأمور من مأموري البلدية أن يدخل أية بناءة أو محل تجاري أو أي اسطبل للتأكد من مراعاة أحكام هذا النظام .

المادة ١٥٢ - ينقل عمال مجلس البلدية أو وكلاؤه جميع النفايات من الأسطبلات ونفايات المحال التجارية التي يجمعها العمال الى الأماكن التي يعينها مجلس البلدية بموافقة طبيب الصحة وتكون تلك النفايات ملكاً للمجلس .

المادة ١٥٣ - أن عمال ومستعدي البلدية هم الذين يتولون تفريغ جور المراحض وتنظيف المجاري والمراحض في منطقة بلدية دير ديوان .

المادة ١٥٤ - لا يجوز لأي شخص في منطقة البلدية أن يفرغ جورة مرحاض الا بعد الحصول على إذن خاص بذلك من رئيس البلدية أو من معتمده المفوض .

المادة ١٥٥ - يقوم المجلس البلدي بإنشاء مجاري عامة ضمن منطقة البلدية وإنشاء خزان أو أكثر لها حسب ما تقتضي الحاجة ذلك ويتولى أمر صيانتها وتوسيعها .

المادة ١٥٦ أ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم التالية عن الاشتراك في المجاري وتفريغ جور المراحض :

١ - ديناراً وخمسمائة فلس رسم اشتراك سنوي في المجاري العامة

٢ - ديناراً ومئتين وخمسين فلساً من حمولة كل سيارة تستوهم أربعة أمتار مكعبة داخل المدينة .

٣ - المبلغ المتفق عليه مع الطالب لدى استعمال السيارة خارج المدينة .

ب - إذا رأى مأمور الصحة أن من المستحسن من الوجهة الصحية استعمال طريقة أخرى لتفريغ جورة المراحض فيترتب على صاحبها أن يدفع الى مجلس البلدية المصاريف التي يتحملها في سبيل ذلك .

المادة ١٥٧ - يجب أن تدفع الرسوم الى صندوق البلدية عن كل عمل طلب القيام به بمقتضى هذا الفصل من النظام قبل الشروع في العمل .

هكذا من الأهل

الفصل السابع

أحكام عامة

المادة ١٥٨ - أ - لا يجوز لأي شخص أن يضع بسطة أو طاولة أو كرسيًا أو مقعدًا في أي شارع أو على أي رصيف إلا إذا كان مصرحاً له بذلك من قبل مجلس البلدية .

ب - يجوز للمجلس البلدي أن يتمتع عن إعطاء أي تصريح أو أن يمنحه مقيداً بالشروط التي يستصوب فرضها وأن يأخذ على التصريح بعد صدوره إذا تبين له أن الشخص المعني قد خالف الشروط التي أعطى التصريح بموجبها . ج - لا يصدر أي تصريح كما ذكر من شأنه أن يقيح حرية المرور أو يسبب إزعاجاً للمجاورين .

د - يستوفي مجلس البلدية رسماً سنوياً بالنسبة التالية ممن يصدر إليه تصريحاً بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة ولا يرد هذا الرسم كله أو بعضه فيما أو التي التصريح .

دينار

- ١ - عن أي مساحة لا تزيد عن أربعة أمتار .
- ٢ - عن مساحة تزيد على أربعة أمتار ولا تتجاوز عشرة أمتار .
- ٣ - عن مساحة تزيد على عشرة أمتار .

المادة ١٥٩ - باستثناء ما ورد عليه نص خاص في هذا النظام :

أ - ينتهي العمل بأية رخصة صادرة بمقتضى هذا النظام في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من كل سنة . ب - إذا صدرت رخصة بمقتضى هذا النظام بعد اليوم الثلاثين من شهر أيلول من أية سنة فيستوفي نصف الرسم المقرر عن الرخصة :

المادة ١٦٠ - يحق للمجلس البلدي الامتناع عن إصدار أية رخصة لأي شخص كان كما يحق له سحب أية رخصة بعد إصدارها للأسباب التي يراها دافعة لذلك وفي كذا الحالتين يحق للشخص المتضرر استئناف قرار المجلس البلدي إلى متصرف اللواء الذي يكون قراره نهائياً ولا تعاد أية رسوم كانت قد دفعت للبلدية بسبب سحب الرخصة عن صدرت له .

المادة ١٦١ - تعتبر الرخص الصادرة بموجب الأنظمة السارية المفعول قبل بدء العمل بهذا النظام أنها رخصة قانونية سارية المفعول إلى آخر شهر آذار من عام ١٩٦١ .

المادة ١٦٢ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم التالية عن الأعمال التالية :

نقش	
٢٥٠	أ - من صماء أية صورة طبق الأصل عن رخصة أو إيصال
٢٥٠	ب - من إصدار أية شهادة أو مستند ختم بخاتم البلدية
١٠٠	ج - من كل رخصة تدرج إصدارها للمجلس بموجب هذا النظام

المادة ١٦٣ - لا يجوز للمجلس البلدي تلزم أي سوق من أسواق البلدية أو أية رسوم أخرى والتعاقد مع الأشخاص أو الشركات أو المؤسسات أو غيرها من أجل تقديم خدماتها للمجلس البلدي أو لتقديم خدماتها للمجلس البلدي .

ب - يقتضي على كل ملزم لأية رسوم بلدية أن يحمل أثناء عمله شهادة تحمل خاتم البلدية وتوقيع رئيسها تشرح بأنه مفوض من قبل المجلس بتحصيل الرسوم التي تعهد بتحصيلها ويترتب على الملزم إبراز شهادته هذه عند الطلب .

المادة ١٦٤ - يحق للمجلس البلدي تحصيل النفقات والعوائد والرسوم التي تستوفي لصالح البلدية عملاً بهذا النظام بالطريقة التي تحصل فيها أموال البلدية حسب قانون البلديات .

المادة ١٦٥ - يحق للمجلس البلدي تخفيض أي رسم مفروض بمقتضى هذا النظام أو الإعفاء منه كلياً تشجيعاً للبيئات والجمعيات الخيرية والثقافية والأندية الرياضية أو مراعاة لفقر الشخص المكلف .

المادة ١٦٦ - يحق للمجلس البلدي أن يقوم بأي عمل يطلب من أي شخص القيام به بموجب أحكام هذا النظام ويتخلف عن القيام به وإن يطالب ذلك الشخص بجميع النفقات التي يتكبدها في هذا السيل .

المادة ١٦٧ - إن الأسماء والاعطارات والاعلانات والأوامر وسائر المستندات التي يتطلب هذا النظام أو يجوز تبليغها تعتبر ملزمة حسب الأصول إذا سلمت للشخص المطلوب إرسالها إليه أو إذا تركت في مكان معروف أنه كان يقيم فيه أخيراً أو سلمت هي أو نسخة عنها إلى أي شخص يقيم في المقار إذا كان المطلوب إرسالها إلى مالك المقار أو ساكنه أو لتعليقها في مكان ظاهر من المقار إذا تعذر إيجاد شخص فيه يمكن تبليغها له ويجوز تبليغها أيضاً بالبريد المسجل وإذا أرسلت بالبريد العادي تعتبر أنها بلغت في الحين الذي يصل فيه الكتاب المتضمن الأسماء إلى الشخص المرسل إليه وفقاً لسير البريد المتأخر ولا يثبت هذا التبليغ يكفي أن يقام الدليل على أن الأسماء أو الاعطارات أو الاعلانات أو الأوامر أو المستند الآخر قد عنون بالعنوان الصحيح وسجل برقم سجل الرسائل الصادرة ودون فيه عبارة (أرسل بالبريد العادي) وكل إشعار أو إخطار يتطلب هذا النظام تبليغه إلى مالك المقار أو ساكنه يجوز أن يعنون بكتابة جارة (مالك أو ساكن المقار المبحوث عنه) مع ذكر اسم المقار دون الحاجة إلى ذكر أي اسم أو وصف آخر .

المادة ١٦٨ - أ - كل من قام بأي عمل مخالف لأي نص في هذا النظام .

ب - وكل من تخلف عن العمل بموجب إخطار يكون قد وجهه إليه رئيس البلدية عملاً بمقتضيات أحكام هذا النظام وطلب منه بموجبه القيام بأي عمل أو بالتوقف عن أي عمل ضمن المدة التي يحددها رئيس البلدية في إخطاره .

ج - وكل من قام بعمل خلافاً للتعليمات التي يصدرها إليه رئيس البلدية بموجب أحكام هذا النظام .

د - وكل من عارض أو مانع أو أعاق أي موظف من موظفي البلدية عن القيام بواجبه يعتبر أنه ارتكب مخالفة بلدية ويعاقب لدى أدائه بغرامة لا تتجاوز عشرة دنائير وتقرض عليه غرامة إضافية لا تزيد عن دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

المادة ١٦٩ - تستقدم جميع الدعاوى المتعلقة بمخالفة أي نص في هذا النظام إلى محكمة صلح رام الله للفصل فيها وتُدفع الغرامات التي تقرض بمقتضى هذا النظام إلى صندوق بلدية دير ديوان .

هكذا من الأهل

نظام سوق بلديه المفرق

رقم (٢١) لسنة ١٩٦٢

صادرة بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام سوق بلدية المفرق لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من ١/٤/١٩٦٢

المادة ٢ - يكون للافاظ والمبارات التالية المماني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :
(المجلس) مجلس بلدية المفرق

(منطقة البلدية) منطقة بلدية المفرق المقررة حدودها بموجب قانون البلديات .

المادة ٣ - ينشأ في مدينة المفرق سوق عام لعرض وبيع الخضار والفواكه والحبوب والسلع والمواد الاخرى المعينة في هذا النظام او لي تعديل قد يطرا عليه او اي جدول او ملحق يلحق به .

المادة ٤ - يمنع منعاً باتاً عرض الخضار والفواكه بمختلف انواعها على بسطات خارج المخازن والحوانيت الا في السوق العام

المادة ٥ - يستوفي المجلس البلدي اما مباشرة او بواسطة ملتزمين عن الخضار والفواكه من اي شخص يجلبها بقصد البيع ضمن السوق العام الرسوم التالية :

١ - فلس	دينار
٢٥	عن مشتلات كل صندوق (بوكس) لا يتجاوز وزنه (٢٥) كيلو غرام .
٥٠	عن مشتلات كل صندوق (بوكس) يزيد وزنه عن (٢٥) كيلو غرام .
٦٠	عن مشتلات كل شوال (كيس) لا يتجاوز وزنه عن (٥٠) كيلو غرام .
٨٠	عن مشتلات كل شوال (كيس) يزيد وزنه عن (٥٠) كيلو غرام .
٧٠	عن كل حمل بهيم .
١٠٠	عن حمل كل بقل او كدش .
١٥٠	عن حمل كل جمل .
٧٠٠	عن حمل كل سيارة صغيرة (بيكاب)
١	عن حمل كل سيارة متوسطة (كندى)
٥٠٠	عن حمل كل سيارة كبيرة (ترك)

ويشترط في ذلك انه اذا وردت الخضار والفواكه معبأة ضمن اوعية ومشحونة في سيارة او مركبة بانه يستوفي الرسم على اساس الوحدة بالنسبة للوحاء المعبأة فيه .

ب- يستوفي نصف الرسم المبين اعلاه من المواد التي تعرض للبيع ولا يتم بيعها .

تشمل الرسوم المفروضة في هذه المادة جميع انواع الخضار والفواكه الطازجة والمجففة والمجمعات واللحنة والقرنيط والبطيخ والقمح واليهل الاخضر .

المادة ٧ - لا يجوز لأي شخص غير مرخص بموجب القانون ان يعرض للبيع بالجملة او المفرق دقيقتاً او حيوياً على اختلاف الارض والبلدية المخصص من قبل المجلس البلدي لهذه الغاية .

المادة ٨ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة او بواسطة ملتزمين الرسم المبين في ادناه من المواد التالية من اي شخص يجلبها بقصد البيع ضمن السوق العام :

١ - فلس	
٥٠٠	عن كل طن من الفصح او الدق او الجفت
٢٠٠	عن كل طن من الحطب او الكس او الملح
١٠٠	عن كل مائة كيلو غرام من الصوف
٢٠	عن كل خيشة (ثلثية) تبين
١٠	عن كل كيس (شوال) مفرد من التبن
٥٠٠	عن كل محمول سيارة من التبن مهما كان نوعها
٣٠	عن كل شوال بطاطا او بصل يابس لا يتجاوز وزنه عن ٢٥ كيلو غرام
٦٠	عن كل شوال بطاطا او بصل يزيد وزنه عن ٢٥ كيلو غرام
٤٠	عن كل مائة كيلو من الحبوب او القطناني على اختلاف انواعها باستثناء الشعير
٢٠	عن كل مائة كيلو من الشعير
٢٠	عن كل كيس من الدقيق لا يتجاوز وزنه ٥٠ كيلو غرام
٤٠	عن كل كيس من الدقيق يزيد وزنه عن ٥٠ كيلو غرام
٢٠	عن كل قفة او تنكة من التمر او الدبس او الزيتون المكبوس

ب- يستوفي عن السمك الطازج والسمن البلدي والزبدة والجبن والعلل وزيت الزيتون واللبن والحليب والجبن والبيض والطيور الداجنة والقنار والريب والقططين والحصير والسلال والحشب المختص بالسقوف والاواني الزجاجية والخزفية (الفخار) اثنين بالمائة من ثمن المبيع على ان لا يقل الرسم عن خمسة فلس .

المادة ٩ - كل من خالف احكام هذا النظام يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تزيد عن خمسة دنانير .

المادة ١٠ - تلغى المواد من (٢٦ - ٣٢) مع تعديلاتها) من نظام بلدية المقرق لسنة ١٩٥٧ المنشور في السداد ١٣١٣ من الجريدة الرسمية .

نظام رسوم الخضار والثمار والفواكه والالبان في جنين

رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٢

صادر بالاستناد للمادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على النظام اسم (نظام رسوم الخضار والثمار والفواكه والالبان في جنين لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ ١٩٦٢/٤/١ .

المادة ٢ - تعني لفظة (الالبان) ايضاً وردت - الجبن ، والحليب ، والسمن ، والزبدة البلدية .

المادة ٣ - لا يجوز لأي شخص ان يبيع أو يعرض أو يقدم للبيع بالجملة أو المفرق أية خضار أو ثمار أو فواكه أو البان ضمن حدود منطقة البلدية الا في الاسواق البلدية المخصصة لها .

المادة ٤ - يستوفي المجلس البلدي من البائع ، إما مباشرة أو بواسطة معتمده رسماً قدره خمسة بالمائة من ثمن جميع الخضار والثمار والفواكه والالبان المخصوص عنها في المادة السابقة .

المادة ٥ - لا تستوفي أي رسوم إضافية من البائع أو المشتري سوى ما ذكر في المادة السابقة .

المادة ٦ - يلغى أي نظام آخر تتعارض احكام هذا النظام .
المادة ٧ - كل من خالف أي حكم من احكام هذا النظام ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير عن كل مخالفة .

هكذا من الأهل

- ٦ - يعطى كل مراقب من مراقبي الامتحان اجرة قدرها (٣٠٠) فلس عن كل ساعة من ساعات الامتحان التي يقوم فيها بالمراقبة ويكون عدد المراقبين بمعدل مراقب واحد لكل خمسة عشر مشقراً .
- ٧ - يعطى كل آذن من يعملون في الخدمة اثناء اوقات الامتحان مبلغ (٢٠٠) فلس عن كل جلسة من جلسات الامتحان ، ويكون عدد الاذنة بمعدل آذن واحد لكل (٥٠) مشقراً في الامتحان .
- ٨ - يعطى كل آذن من يعملون في الخدمة في قاعات تدقيق أوراق الامتحان وإخراج النتائج مبلغ (٤٠٠) فلس عن كل يوم من أيام العمل .
- ٩ - يعطى كل حارس من حراس قاعات الامتحان وأماكن تدقيق أوراق الامتحان أو مكان طباعة الاسئلة أو حيثما تكون الحراسة ضرورية مبلغ (٥٠٠) فلس عن كل ليلة يكلف بالحراسة فيها .
- ١٠ - يعطى كل رئيس من رؤساء قاعات تدقيق الامتحان (٣٠٠) فلس عن كل ساعة من ساعات التدقيق .
- ١١ - يكون اجر تدقيق أوراق الامتحان بمعدل (٤٠) فلساً عن كل ورقة تكون مدة امتحانها ساعة واحدة ويوزد المبلغ بهذه النسبة .
- ١٢ - يقدر وزير التربية والتعليم بتسيب من لجنة الامتحان المكافأة التي يستحقها كل من طابعي الامتحان وناسخيه وكل من يكلف لبذل جهد خاص متملق بالامتحان باستثناء من ورد ذكرهم في البنود السابقة على الا يزيد مجموع الاتفاقات تحت هذا البند على (٦٠٠) دينار في العام الواحد .
- ١٣ - يعطى كل من يستخدم في أعمال هذا الامتحان خارج مركز عمله الاصلية النفقات والاعلاوات التي ينص عليها نظام الانتفال والسفر بالاضافة إلى الاجور التي يستحقها بموجب احكام هذا النظام .
- المادة ٣ - يلغى هذا النظام التعليمات والانظمة الخاصة برسوم الاشتراك في فحص الدراسة الثانوية وامتحان المعلمين الادنى ، واجور المشرفين عليهما التي كان معمولاً بها سابقاً .

١٩٦٢/٣/١٢

أحمد بن طلال

وزير المواصلات داود أبو غزالة	وزير الخارجية حازم تسييه	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة ابراهيم القطان	رئيس الوزراء ووزير الدفاع وصفي التل
وزير المدنية حنان خلف	وزير الاقتصاد الوطني (...)	وزير الاشغال العامة محمد اناعيل	وزير المالية (...)
وزير الانشاء والتعمير قاسم الرياوي	وزير الشؤون الاجتماعية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء خليل السام	وزير الصحة سبحي امين عمرو	وزير الداخلية قال النجاني

عبد السيد الفيلس

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٦
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام التقسيمات الادارية المعدل

رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التقسيمات الادارية المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع النظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٧ المشار فيما يلي بالنظام الاصيلي والتعديلات التي طرأت عليه كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
- المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من النظام الاصيلي بشطب عبارتي (لواء عمان) و (لواء القدس) الوارديتين في الفقرتين ٢ و ١ منها والاستعاضة عنهما بعبارتي (محافظة العاصمة) و (محافظة القدس) على التوالي
- المادة ٣ - تعدل المادة الثالثة من النظام الاصيلي بشطب عبارة (محافظات) التي وردت فيها
- المادة ٤ - تعدل المادة الرابعة من النظام الاصيلي بشطب عبارتي (والمحافظات) و (ويسمى حاكم المحافظة محافظاً) الوارديتين فيها واضافة عبارة (محافظاً أو) قبل كلمة (متصرفاً) التي وردت فيها
- المادة ٥ - يعدل الجدول رقم (١) المالحق بالنظام الاصيلي بشطب عبارة (لواء عمان) الواردة في عنوانه والاستعاضة عنها بعبارة (محافظة العاصمة) وشطب عبارة (محافظة العاصمة وتآلف من) الواردة في الفقرة (١) منه
- المادة ٦ - يعدل الجدول رقم (٢) المالحق بالنظام الاصيلي بشطب عبارة (لواء القدس) الواردة في عنوانه والاستعاضة عنها بعبارة (محافظة القدس) وشطب عبارة (محافظة القدس وتآلف من) الواردة في الفقرة (١) منه
- المادة ٧ - يلغى اي نظام او امر دفاع او بلاغ اداري سابق الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام

١٩٦٢/٣/٢٦

أحمد بن طلال

وزير المواصلات داود أبو غزالة	وزير الخارجية حازم تسييه	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة ابراهيم القطان	رئيس الوزراء ووزير الدفاع وصفي التل
وزير المدنية حنان خلف	وزير الاقتصاد الوطني حنان خلف	وزير الاشغال العامة محمد اناعيل	وزير المالية (...)
وزير الانشاء والتعمير قاسم الرياوي	وزير الشؤون الاجتماعية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء (...)	وزير الصحة سبحي امين عمرو	وزير الداخلية قال النجاني

هكذا من الأهل

نحوه السيرة الملكية ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٦

أمر بوضع النظام الآتي :

نظام التشكيلات الادارية

رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٢

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التشكيلات الادارية لسنة ١٩٦٢) ويعمل به ابتداء من التاريخ الذي يعينه مجلس الوزراء .
- المادة ٢ - تقسم المملكة الادارية الهاشمية الى محافظات والوية وافضية ونواح وفق نظام التقسيمات الادارية المعمول به .
- المادة ٣ - تشمل كلمة (محافظة) الواردة في هذا النظام (اللواء) كما تشمل كلمة (محافظ) المتصرف .
- المادة ٤ - يرأس المحافظة محافظ ، واللواء متصرف ، والقضاء قائمقام ، والساحية مدير ناحية ، وتدار المدن والقرى وفقاً للقوانين والانظمة المعمول بها في المملكة .
- المادة ٥ - تحدث المحافظات والالوية والافضية والنواحي وتغير مراكزها وتعدل حدودها بنظام .

الفصل الاول

المحافظ واختصاصه

- المادة ٦ - ١ - المحافظ هو يمثل الحكومة في محافظته وهو رئيس الادارة العامة والأمن العام فيها ، وله حق الرقابة على كافة فروع الادارات الحكومية والمحلية في محافظته باستثناء المحاكم .
- ٢ - للمحافظ اعلام الوزارة المختصة عن سلوك الموظفين التابعين لها .
- ٣ - يقوم المحافظ بالوظائف ويستعمل السلطات التي خوله ايها القانون .
- ٤ - على المحافظ ان يقدم الى وزير الداخلية تقريراً شهرياً عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في محافظته كذا وان عليه ان يقدم دون تأخير تقارير بالحوادث الهامة في محافظته .
- ٥ - على المحافظ ان يكون على اتصال وثيق بالرأي العام في محافظته وان يكون بمثابة صلة الوصل بين المواطنين والحكومة المركزية .
- ٦ - للمحافظ ان يستدعي اي موظف رئيسي في أي دائرة في محافظته بقصد المشورة في أية مسألة فنية او ذات أهمية بالنسبة للصالح العام .
- ٧ - على المحافظ ان يتجول في محافظته وان يوافي الوزير المختص باحوال الجهات التي راقبها وبما تحتاج اليه من شأنه ذلك باقتراح التدابير التي يرى ضرورة لاتخاذها .
- ٨ - بيت المحافظ مباشرة في العرائض الداخلة في اختصاصه سواء قدمت اليه او عن طريقه ويحول العرائض غير الداخلة في اختصاصه للوزير المختص معقوفة برأيه .

المادة ٧ - تعتبر الامور التالية من الخدمات المحلية العامة في المحافظة . التي للمحافظ صلاحية الاشراف عليها ورعايتها والعمل على تحقيقها بالاشتراك والتعاون مع السلطات والهيئات المختصة وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها .

- ١ - فتح الطرق الريفية التي تربط الاضية والنواحي والقصبات بالقرى وتسيدها وإصلاحها .
- ٢ - توفير المياه الصالحة للشرب في المدن والقرى بالتعاون مع المجالس البلدية والقرى .
- ٣ - تنظيم المرافق العامة في المدن والقرى كالمراعي ومصادر المياه والبيادر والساحات العامة والمقابر وتخصيص الاراضي اللازمة لها ووضع القواعد التي تكفل حسن الانتفاع بها .
- ٤ - تشجيع التعليم التام ومكافحة الأمية وتأسيس المكتبات العامة .
- ٥ - تجفيف المستنقعات وتوسيع الخدمات الصحية المجانية وإنشاء المستوصفات ودور المجرة والأيتام والاحداث المشردين ومؤسسات الشؤون الاجتماعية الأخرى .
- ٦ - تنظيم العمران في المدن والقرى وتصميم الكهرباء وتأمين الخدمات البريدية فيها .
- ٧ - إقامة الاسواق العامة وإجراء مسابقات لتشجيع الانتاج الصناعي والزراعي وإقامة معارض للصناعات المحلية والمنتجات الزراعية ومراقبة الاسعار .

- ٨ - تنظيم شؤون الدفاع المدني .
- ٩ - رعاية الاعمال الخيرية والرياضية والكشفية .
- ١٠ - تنظيم استثمار الصيد البحري والبري تبماً للمصلحة والظروف المحلية .
- ١١ - تنشيط إنشاء الغابات والتشجير وتنظيم انتفاع الاهالي من الحراج .
- ١٢ - اتخاذ التدابير اللازمة لمقاومة الكوارث الطبيعية ومكافحتها كالفيضانات والحريق والأوبئة والآفات والمجاعة على ان يخبر الوزارة المختصة لاستكمال المقاومة والمكافحة بطرقها الفنية .
- ١٣ - حماية الآثار والعناية بالآثار الجميلة ومراقبة دور السينما واللوح والأماكن العامة .
- ١٤ - وبوجه الاجمال جميع الشؤون التي أنيطت بالحكام الاداريين بموجب أي قانون أو نظام معمول به أية مسألة يعتبرها مجلس الوزراء من الخدمات العامة .

المادة ٨ - يجوز تعيين مساعدين للمحافظين والمتصرفين من ملاك وزارة الداخلية بمرتبة لا يقل عن مرتبة قائمقام وبمبارسون الاعمال التي يعهد اليهم بها المحافظون والمتصرفون .

المادة ٩ - في حالة شغور وظيفة المحافظ او غيابه بالاجازة ينتدب وزير الداخلية من يقوم مقامه لمدة اقصاها ثلاثة اشهر .

المادة ١٠ - يجوز للوزير المختص ان يفوض الى المحافظ بعض الاختصاصات التي انيطت به في حدود القوانين والانظمة المرعية

المادة ١١ - يعمل المحافظ على تحقيق الامور التالية :

- ١ - تطبيق قواعد الحريات الدستورية العامة وصونها .
- ٢ - المحافظة على الامن العام والصحة والاخلاق والراحة العامة .
- ٣ - صيانة الحقوق والسلامة الشخصية .
- ٤ - تهيئة الاسباب التي تؤدي الى الرقي الاقتصادي والعمراني والاجتماعي .
- ٥ - تقديم البلديات والمجالس القروية وادارتها ادارة حسنة بالاشراف على اعمالها ومختلف شؤونها .
- ٦ - مؤازرة جباية الضرائب والرسوم .

هكذا من الأهل

المادة ١٢ - قوى الأمن الداخلي في المحافظة مكلفة بتنفيذ تعليمات وإوامر المحافظ في حدود القوانين والأنظمة المرصنة، وللمحافظ أن يعطي تعليماته لأي ضابط من قوات الأمن في محافظته فيما يتعلق بأية مسألة لها علاقة بحفظ السلام وصيانة النظام، وله أن يستعلم من أي ضابط من قوات الأمن بخصوص أية مسألة لها ارتباط بمنع وقوع الجرائم والتحقيق والتحرر عنها وعلى قائد المنطقة أن يرود المحافظ بأية معلومات تتعلق بالأمن والأحوال العامة في منطقته.

المادة ١٣ - على قائد المنطقة أن يرود المحافظ بنسخة من التقارير الدورية العامة التي يردها إلى مديرية الأمن العام.

المادة ١٤ - للمحافظ حق تفتيش السجون ومراكز الأمن العام في محافظته وإبداء ملحوظاته إلى المرجع المختص.

المادة ١٥ - تعين لجنة برئاسة المحافظ وعضوية كل من قائد المنطقة ومثلي وزارات الأشغال العامة والزراعة والصحة لتعين الطرق القروية الواجب فتحها أو تعييدها للقرى وتسبب رصد المخصصات الضرورية لذلك وانفاقها طبقاً للسياسة العامة التي يقرها مجلس الوزراء بهذا الشأن.

المادة ١٦ - لا يجوز لرؤساء الدوائر في المحافظة مغادرة مراكز أعمالهم إلى خارج حدود المحافظة إلا بعد أن يجتولوا المحافظ علماً بذلك وبالجهة التي ينون الذهاب إليها.

المادة ١٧ - على موظفي الدولة الموفدين بمهمة رسمية إلى المحافظة أن يعلموا المحافظ بمهمتهم وأن يرودوه بالتقارير التي يهيمه الإطلاع عليها.

الفصل الثاني

المجالس الأهلية الاستشارية

المادة ١٨ - على المحافظ أن يؤلف جيشاً أمكن بموافقة وزير الداخلية مجلساً أهلياً استشارياً في المحافظة على أن يرأى في تأليف هذا المجلس تمثيل الهيئات التالية:

- ١ - المجالس البلدية والقرية
- ٢ - الغرف التجارية.
- ٣ - المؤسسات الصناعية.
- ٤ - الجمعيات التعاونية.
- ٥ - الجمعيات الخيرية.
- ٦ - المزارعين.
- ٧ - الأطباء.
- ٨ - المحامين.
- ٩ - المعلمين.
- ١٠ - المجالس.
- ١١ - المدارس.
- ١٢ - الجمعيات الأهلية.
- ١٣ - الجمعيات النسائية.

المادة ١٩ - تكون مدة عضوية المجلس سنة واحدة قابلة للتجديد.

المادة ٢٠ - يجتمع المجلس برئاسة المحافظ وبناء على دعوته في المكان والزمان المعين بالدعوة، بحضور أكثرية الأعضاء ويجوز للمحافظ أن يدعو أي موظف من موظفي الحكومة في اللواء والقضاء لحضور اجتماع المجلس كمتسمع للاشتراك في أبحاثه على أن لا يكون له حق التصويت.

المادة ٢١ - يتداول المحافظ مع المجلس المذكور في جميع الشؤون المتعلقة بالمحافظة في الأمور المنصوص عنها في المادة السابقة من هذا النظام.

المادة ٢٢ - للمجلس أن يبحث ويتناقش في أي أمر من الأمور الميئة في المادة السابقة بناء على اقتراح رئيسه أو أي عضو من أعضائه.

المادة ٢٣ - للمجلس إذا رأى ضرورة لذلك أن يفوض بحث أية مسألة من المسائل المعروضة عليه على لجنة فرعية مختصة.

المادة ٢٤ - يعرض تقرير اللجنة الفرعية على المجلس فاما أن يقره أو أن يعدله أو أن يرفضه.

المادة ٢٥ - تتخذ قرارات المجلس بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين ويكون لرئيس المجلس صوتاً مرجحاً عند تساوي الأصوات.

المادة ٢٦ - تعتبر القرارات التي يتخذها المجلس توصي للجهات الرسمية المختصة بتول المحافظ تليها إليها بواسطة وزير الداخلية.

المادة ٢٧ - تعمل الجهات الرسمية المختصة على تنفيذ التوصيات المرفوعة إليها والعمل بمقتضاها، فإذا تمذرت ذلك فإنها تبلغ وزير الداخلية بالأسباب التي حالت دون تنفيذ تلك التوصيات ليقوم بدوره بإبلاغها للمجلس بواسطة رئيسه.

الفصل الثالث

القائمقام واختصاصه

المادة ٢٨ - القضاء وحدة إدارية ويشرف عليها القائمقام.

المادة ٢٩ - يمثل القائمقام الحكومة في القضاء ويتقدم جميع موظفيه وهو مسؤول عن الإدارة العامة فيه ويشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة ويقوم بجميع الوظائف التي تخوله إياها، ويحافظ على حقوق الدولة والمواطنين وينفذ جميع التعليمات المحافظ وهو ملزم بمراجعتها في الأمور الهامة ولا سيما ما يتعلق منها بالأمن والنظام العام.

المادة ٣٠ - في حال شغور وظيفة القائمقام أو غيابها بالاجازة يتدب وزير الداخلية من يقوم مقامه لمدة أقصاها ثلاثة شهور.

المادة ٣١ - على القائمقام أن يقدم تقارير شهرية للمحافظ حول الشؤون الواردة في الفقرة الخامسة من المادة السادسة من هذا النظام ضمن قضائه.

المادة ٣٢ - علاقة القائمقام بقوى الأمن الداخلي في القضاء هي ذات العلاقة الموضحة في المادة (٢٢) من هذا النظام.

المادة ٣٣ - اتباعاً لقاعدة التسلسل الإداري على القائمقام أن يوجه تقاريره عن طريق المحافظ بصفته رئيسه المباشر.

هكذا من الأهل

المادة ٣٤ - على القائمقام ان يؤازر مراقبي الضرائب والرسوم وان يسير على جباية الضرائب وهو مسؤول عن سرعة أعمال الجباية وملاحقة المدينين للخرية :

المادة ٣٥ - يمارس القائمقام اختصاصاته فيما يتعلق بإدارة القرى والبلديات ويوجه عام مختلف الوظائف والمهام المنوطة بها بموجب القوانين والأنظمة المرعية .

المادة ٣٦ - على موظفي الدولة الوافدين بمهمة رسمية الى القضاء ان يعلّموا القائمقام عن مهمتهم وان يزودوه بالتقارير التي يهّمه الاطلاع عليها .

المادة ٣٧ - يدعو القائمقام مرة واحدة في الشهر مدراء النواحي في القضاء الى اجتماع يعقده برئاسة لدرس المسائل المتعلقة بالقضاء ولا سيما ما كان متعلقاً منها بتقديم القرى صحياً واقتصادياً واجتماعياً ويرسل تقارير عن ذلك الى المحافظ المرتبط به ويطلب القائمقام الى مدراء النواحي المذكورين ان يعلّموه عن جميع وقائع الاحوال المدنية التي حصلت خلال الشهر في نواحيهم .

المادة ٣٨ - يطبق على القضاء ما جاء في المواد من (١٨ - ٢٧) ويحل القائمقام محل المحافظ بالنسبة لمجلس القضاء .

الفصل الرابع

في النواحي

المادة ٣٩ - الناحية وحدة ادارية ويشرف عليها مدير الناحية .

المادة ٤٠ - يمثل مدير الناحية الحكومة في الناحية وهو رئيس الادارة العامة فيها وعليه ان يؤمن تميم القوانين والأنظمة فيها وان يمارس الاختصاصات والسلطات التي تخوله ايهاا لقوانين والأنظمة المرعية .

المادة ٤١ - لا يجوز لمديري النواحي مغادرة مناطق عملهم إلا بعد الاستئذان من المرجع الاداري المرتبطين به مباشرة .

المادة ٤٢ - يستمع مدير الناحية الى طلبات الأهلين وشكواهم ويقوم بإجراء المقتضى بشأنها .

المادة ٤٣ - يقوم مدير الناحية بمراقبة القرى في ناحيته وتفتيشها وفقاً لاحكام قانون إدارة القرى .

المادة ٤٤ - على مدير الناحية ان يقوم بحولات تفتيشية في ناحيته للاشراف على شؤونها ويقدم الى السلطات المسؤولة التابع لها تقريراً عن نتيجة جولاته .

المادة ٤٥ - يوجه مدير الناحية عطاياته الرسمية عن طريق رئيسه المباشر سواء كان القائمقام أو المحافظ .

الفصل الخامس

احكام ختامية

المادة ٤٦ - لا يمكن في وظيفة حاملها أو متصرف أو قائمقام أو مدير ناحية الا من كان :

١ - حاصل شهادة جامعية أو دراسة اربع سنوات بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية الناجحة .

٢ - اجتاز فحص مقابلة تنظمه لجنة ترفع وانتقاء الموظفين المنصوص عنها في الفقرة (أ) من المادة (١٧) من قانون الخدمة المدنية المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦١ للتأكد من لياقته الشخصية وانه مناسب من كافة الوجوه للوظيفة .

ويشترط في ذلك الا تسري احكام هذه المادة على موظفي وزارة الداخلية العاملين فيها (من الدرجة السابعة فما فوق) عند تنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٤٧ - يلغى أي نظام او بلاغ اداري سابق الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٦٢/٣/٢٦

مخبرين بسلام

وزير المواصلات داود ابو غزالة	وزير الخارجية حازم نسييه	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة ابراهيم القطان	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصفي التل
-------------------------------------	--------------------------------	---	--

وزير الداخلية كمال الدجاني	وزير العدلية ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة حننا خلف	وزير الاشغال العامة ووزير المالية بالوكالة محمد اسماعيل
----------------------------------	--	---

وزير الزراعة والانشاء والتعمير قاسم الريماوي	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء خليل السالم	وزير الصحة صبيحي أمين عمرو
--	---	----------------------------------

تعديل في قانون الجمارك والمكوس

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٢ الموافقة على القرار الذي وضعه صاحبالمالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

قرار

عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة ١٠٤ من قانون الجمارك والمكوس قررنا اضافة الفقرة التالية الى آخر المادة (٨٦) من القانون المذكور .

١ - لوحات أسماء الشوارع ولوحات ارقام المنازل ولوحات حركة المرور في المدن .
يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير الاقتصاد الوطني عبد الوهاب المجالي	وزير المالية عز الدين المني
--	--------------------------------